جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الميدان علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
في ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع علوم مالية ومحاسبة، تخصص: محاسبة
بعنوان:

تحقيق مصداقية قائمة المركز المالي بتطبيق محاسبة القيمة العادلة

-دراسة حالة ملبنة زلفانة للحليب 2017-

من إعداد الطالبة: إسمهان بن غشي

لجنة المناقشة مكونة من :

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة	مؤسسة الانتماء	الصفة
01	بوحفص رواني	أستاذ مساعد أ	جامعة غرداية	رئيسا
02	مريم الشرع	أستاذ محاضر أ	جامعة غرداية	مشرفا، ومقررا
03	بوحفص بن أوذينة	-	جامعة غرداية	مساعدا مشرفا
04	زينب بن مولاي	أستاذ مساعد-أ-	جامعة غرداية	ممتحنا

السنة الجامعية
2020/2019

جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الميدان علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
في ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع علوم مالية ومحاسبة، تخصص: محاسبة
بعنوان:

تحقيق مصداقية قائمة المركز المالي بتطبيق محاسبة القيمة العادلة

-دراسة حالة ملبنة زلفانة للحليب 2017-

من إعداد الطالبة: إسمهان بن غشي

لجنة المناقشة مكونة من :

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة	مؤسسة الانتماء	الصفة
01	بوحفص رواني	أستاذ مساعد أ	جامعة غرداية	رئيسا
02	مريم الشرع	أستاذ محاضر أ	جامعة غرداية	مشرفا، ومقررا
03	بوحفص بن أوذينة	-	جامعة غرداية	مساعدا مشرفا
04	زينب بن مولاي	أستاذ مساعد-أ-	جامعة غرداية	ممتحنا

السنة الدراسية
2020/2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

مرَّت قاطرة البحث بكثير من العوائق، ومع ذلك حاولت أن أتخطَّاها بثبات بفضل من الله ومنِّه.

أُهدي بحث تخرجي

إلــى معلم البشرية ومنبع العلم نبينا محمد (صلى الله عليه وسلم)

إلى امي وابي الغاليين اللذان كانوا لهم أعمق الجهود في تحقق النجاح في هذه الرحله العلميه

الى اخوتي " يمينة" ،"مسعودة"،"عيسى"،" نبيل"،" عماد"

إلى من افتقدته ولم تمهله الدنيا لأرتوي منه اخي ياسين رحمه الله .

والى واولاد اخوتي " أنس مؤمن"،" ليالي ندى ريحان"

ولكافة عائلة " بن غشي ". وأصدقائي، الذين كانوا جميع بمثابة العضد والسند في سبيل استكمال البحث.

ولا ينبغي أن أنسى أساتذتي ممن كان لهم الدور الأكبر في مُساندتي

ومدِّي بالمعلومات القيِّمة

داعيًا المولى – عزَّ وجلَّ – أن يُطيل في أعماركم، ويرزقكم بالخيرات.

شكر وعرفان

الحمد لله الذي أصبغ علينا نعمه ظاهرة وباطنة، وفضلنا على كثير ممن خلق تفضيلا.

أولا أشكر المولى عزوجل وأحمده على توفيقه لي في انجاز هذا العمل ثم أتوجه بالشكر إلى

كل من ساعد على إتمام هذا البحث وقدم لنا العون ومد لنا يد المساعدة وزودنا بالمعلومات اللازمة لإتمام هذا البحث ونخص بالذكر: الدكتورة "شرع مريم"، والدكتور"بن أوذينة بوحفص" ، والدكتور " سعيداني محمد السعيد" الذين كانوا عونا لي في بحثنا هذا ونورا يضيء الظلمة التي كانت تقف أحيانا في طريقنا.

إلى من زرعوا التفاؤل في دربنا وقدموا لنا المساعدات والتسهيلات والأفكار والمعلومات، فلهم منا كل الشكر.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية ,تجارية وعلوم التسيير بجامعة غرداية و اخص بالذكر أساتذة قسم العلوم المالية والمحاسبة بفضل الله ثم بفضلهم وصلنا إلى هدا المستوى من المعرفة.

الملخص

تهدف هذه الدراسة الى عرض الخصائص التي تضيفها محاسبة القيمة العادلة لقائمة المركز المالي لتتحقق مصداقيته أي بيان الأثر الذي ينعكس على قائمة المركز المالي عند استخدام طريقة القياس بالقيمة العادلة. ومن اجل تحقيق اهداف الدراسة تم الإعتماد على دراسة الحالة في ملبنة زلفانة للحليب ومشتقاته حيث قمنا بإعادة تقييم عناصر قائمة مركزها المالي على أساس القيمة العادلة لسنة 2017 .ومن خلال ما سبق تم التوصل الى أن طريقة القياس المحاسبي المعتمد على أساس القيمة العادلة تحقق خاصية التمثيل الصادق للقوائم المالية ، وذلك لأنها تمثل الواقع والقيمة الحقيقية لجميع البنود المقاس بهذا الأساس وينقل التصور الحقيقي الواقعي في الأسواق بالإضافة لنتائج أخرى. كما توصلت الدراسة الى مجموعة من التوصيات العامة والخاصة اهمها : الاهتمام أكثر بقسم المحاسبة في المؤسسة محل دراسة، العمل على تغيير طريقة القياس التي تتبعها المؤسسة بطريقة قياس تقدم وتمثل وضعها المالي الحقيقي، وفي رأينا الطريقة الأمثل هي القيمة العادلة، الفصل بين العناصر المشكلة للتثبيتات العينية ،وتهيئة ملف مفصل خاص بها، تهيئة البيئة الاقتصادية الجزائرية لتطبيق القيمة العادلة وتوفير التسهيلات من اجل ذلك، تعديل القوانين الجبائية الجزائرية بما يناسب تطبيق القيمة العادلة.

الكلمات المفتاحية: قيمة العادلة، قياس محاسبي، قائمة المركز المالي(ميزانية)، تكلفة تاريخية، خصائص المعلومات المحاسبية، معايير المحاسبة الدولية، بيئة المحاسبية الجزائرية.

Abstract:

The study aims to present the characteristics that the fair value accounting adds to the statement of financial position in order to achieve its reliability, which means, the statement of the impact that is reflected on the balance sheet when using the fair value measurement method. In order to achieve the objectives of the study, Zalfana dairy and its products was taken to be the case study.After reevaluating the elements of its financial position 2017 on the basis of fair value, it was concluded that the accounting measurement method adopted on the basis of fair value achieves the characteristic of reliable representation of the financial statements,since it represents the reality and the real value of all the items measured on this basis, and it conveys the real, realistic perception in the markets in addition to other results.As the study reached a set of general and private recommendations, the most important are: Pay more attention to the accounting department in the institution under study, work to replace the method of measurement that is followed by The institution by a method

of measuring progress and representing its real financial situation and the best way is ;in our opinion ; is applying fair value, separating between the elements which made the sample installations and preparing a detailed file for it; at last, preparing the Algerian economic environment to apply of fair value and provide facilities for that, amending the Algerian tax laws to suit the application of value Fair.

key words: Fair value, accounting measurement, statement of financial position (budget), historical cost, characteristics of accounting information, international accounting standards, Algerian accounting environment.

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات		الصفحة
الإهداء		**I**
شكر والعرفان		**II**
الملخص		**II-IV**
قائمة المحتويات		**V-VII**
قائمة الجداول		**VII**
قائمة الأشكال		**VIII**
قائمة الرموز والاختصارات		**VIII**
قائمة الملاحق		**VIII**
المقدمة		**أ-ث**
الفصل الأول	الإطار النظري لقائمة المركز المالي والقيمة العادلة	**01**
تمهيد		**02**
المبحث الأول	مفاهيم حول قائمة المركز المالي	**03**
المطلب الأول	مفهوم قائمة المركز المالي	**03**
الفرع الأول	نشأة وتعريف قائمة المركز المالي	**03**
الفرع الثاني	أهمية قائمة المركز المالي	**04**
الفرع الثالث	أهداف قائمة المركز المالي	**04**
الفرع الرابع	أنواع قائمة المركز المالي	**05**
الفرع الخامس	المزايا والعيوب لقائمة المركز المالي	**05**
المطلب الثاني	مكونات قائمة المركز المالي	**06**
المطلب الثالث	اساسيات قائمة المركز المالي	**09**
الفرع الأول	شكل قائمة المركز المالي	**09**
الفرع الثاني	معلومات أخرى يستوجب اظهارها	**11**
المبحث الثاني	مفاهيم حول محاسبة القيمة العادلة	**12**
المطلب الأول	التحول من التكلفة تاريخية الى القيمة العادلة	**12**
الفرع الأول	تعريف التكلفة التاريخية ومبررات التحول الى القيمة العادلة	**12**

الفرع الثاني	مفهوم القيمة العادلة(تعريفه– أهميتها– أهدافها–شروط تطبيقها)	**14**
الفرع الثالث	اساسيات قيمة عادلة(تقديرات القيمة العادلة– التسلسل الهرمي–مزيا وعيوبها)	**16**
المطلب الثاني	تقنيات تقييم القيمة العادلة ومعيار ابلاغ المالي ifrs13	**19**
الفرع الاول	طرائق قياس القيمة العادلة	**19**
الفرع الثاني	المعيار المحاسبي ifrs13 "القيمة العادلة"	**19**
المطلب الثالث	القيمة العادلة وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري	**23**
الفرع الأول	تعريف القيمة العادلة في ظل النظام المحاسبي المالي الجزائري	**23**
الفرع الثاني	واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية	**24**
المبحث الثالث	دراسات السابقة	**25**
المطلب الأول	دراسات باللغة العربية	**25**
المطلب الثاني	دراسات باللغة الأجنبية	**27**
المطلب الثالث	التعليق حول الدراسات السابقة	**28**
	خلاصة الفصل	**29**
الفصل الثاني	الجانب التطبيقي لدراسة حالة ملبنة زلفانة للحليب	**30**
	تمهيد	**31**
المبحث الأول	تقديم عام حول المؤسسة محل الدراسة	**32**
المطلب الأول	تعريف ملبنة زلفانة للحليب ومشتقاته	**32**
المطلب الثاني	الهيكل التنظيمي لملبنة زلفانة للحليب ومشتقاته	**34**
المطلب الثالث	أهداف ومهام ملبنة زلفانة للحليب ومشتقاته	**36**
المبحث الثاني	منهج الدراسة وطريقة التقييم المتبعة في المؤسسة	**38**
المطلب الأول	منهج الدراسة ومجتمع العينة	**38**
المطلب الثاني	عرض ميزانية مؤسسة محل الدراسة	**39**
المطلب الثالث	مكونات ميزانية المؤسسة محل الدراسة	**43**
المبحث الثالث	إعادة تقييم عناصر ميزانية المؤسسة محل الدراسة	**49**
المطلب الأول	إعادة تقييم أصول وخصوم الملبنة	**49**
المطلب الثاني	ميزانية المؤسسة بعد إعادة التقييم	**54**

المطلب الثالث	أثار وصعوبة تطبيق القيمة العادلة	**59**
	خلاصة الفصل	**62**
	خاتمة عامة	**63**
	المراجع	**67**
	الملاحق	**74**

قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
I-1	قائمة المركز المالي للمؤسسة على شكل حرف T في N/12/31	**10**
I-2	قائمة المركز المالي للمؤسسة على شكل تقرير عمودي في N/12/31	**11**
II-1	البطاقة التقنية لمؤسسة زلفانة للحليب ومشتقاته	**32**
II-2	أصول المؤسسة لسنة2017	**40**
II-3	خصوم المؤسسة لسنة2017	**42**
II-4	المباني الموجودة بالمؤسسة محل الدراسة	**44**
II-5	تقسيم التثبيتات العينة الأخرى في المؤسسة	**46**
II-6	إعادة تقييم المبني الخاص بالمؤسسة	**51**
II-7	إعادة تقييم الألات والمعدات الخاص بالمؤسسة	**52**
II-8	إعادة تقييم معدات النقل الخاص بالمؤسسة	**53**
II-9	إعادة تقييم المعدات الاخرى	**53**
II-10	مبالغ اجمالية للتثبيتات العينة الاخرى	**54**
II-11	فوارق التقييم المتحصل عليه	**55**
II-12	أصول المؤسسة المعادة تقييمها بالقيمة العادلة لسنة 2017	**56**
II-13	خصوم المؤسسة المعادة تقييمها بالقيمة العادلة لسنة 2017	**58**

قائمة الأشكال

رقم الشكل	اسم الشكل	الصفحة
I-1	العوامل التي تؤخذ في الاعتبار لتحديد أفضل وأحسن استخدام للأصل غير المالي	21
II-1	موقع مؤسسة زلفانة للحليب ومشتقاته	33
II-2	الهيكل التنظيمي لمؤسسة زلفانة للحليب ومشتقاته	34

قائمة الرموز والاختصارات

الاختصار	الدلالة باللغة الأصلية	الدلالة باللغة العربية
SCF	Système comptabilité financière	نظام المحاسبي المالي
IAS	International Accounting Standards	معايير المحاسبة الدولية
APB	Accounting Principles Board	مجلس مبادئ المحاسبة
FASB	Financial Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة المالية
IFRS	International Financial reporting standards	معايير إبلاغ المالي الدولي
GAAP	Generally Accepted Accounting Principles	مبادئ المحاسبية المقبول عموما

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
01	ميزانية المؤسسة لسنة 2017(أصول/خصوم)	75
02	قائمة الاستثمارات	77
03	المعدات والأدوات الصناعية	77
04	جدول الاهتلاكات للتثبيتات العينية	78

مقدمـــــة عامـــــة

مقدمة العامة

توطئة:

شهد العالم العديد من التطورات في مختلف المجالات من بينها مهنة المحاسبة ، إذ مرت بمجموعة من المراحل والتغيرات، حيث كانت في القديم كل دولة تعتمد على قواعد وفروض ومبادئ محاسبية خاصة بها، حتى جاءت لجنة معايير المحاسبة الدولية الذي ساهمت في وضع قواعد وقوانين محاسبية موحدة في جميع انحاء العالم، تسمى بمعايير المحاسبة الدولية ، وقد تم إعادة هيكلتها سنة 2001 وأصبحت معايير الإبلاغ (التقارير) المالي الدولي يصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولية، ومن بين العناصر التي ضمتها هذه المعايير هي طرق القياس المحاسبي المتبعة في المؤسسات، إذا كانت تعتمد على طريقة التكلفة التاريخية حيث تقوم على فرض ثبات الوحدة النقدية و تسجيل بمبالغ تاريخ وقوع العملية ، ومع ديناميكية بيئة الاعمال الدولية بمختلف ميادينها توسعت الأسواق وتطورت الشركات و ظهرت به العديد من العيوب والمشاكل بسبب الاعتماد على طريقة القياس بالتكلفة التاريخية وصارت تمثل حاجزا لتقديم معلومات مفيدة لمستخدمي الكشوف المالية وخاصة قائمة المركز المالي ولا تحاكي الواقع الاقتصادي.

ومن أجل تدارك عيوب التكلفة التاريخية ظهر ما يسمى بمحاسبة القيمة العادلة التي جاءت ضمن عدة معايير مثل IAS16،IAS32، IFRS7 قبل ان يتم إصدار معيار مخصص له IFR13 " قياس القيمة العادلة" الذي صار ساري المفعول في سنة 2013، و أصبحت أغلب بلدان العالم التي تستمد نظامها المحاسبي من المعايير تعمل به .

من بين الدول التي غيرت نظامها المحاسبي بما يتماشى مع المعايير المحاسبة الدولية نجد الجزائر، ففي سنة 2010 تم الإعتماد على نظام محاسبي مالي جديد ، حيث ان المشرع الجزائري حرص على إجراء إصلاحات وتغييرات في نظامه من اجل مواكبة تطور التي تحدث في دول العالم.

إشكالية الدراسة:

تعد القيمة العادلة من أهم واحدث طرق القياس المحاسبية التي تتبعها المؤسسات و جاءت بها معايير الإبلاغ المالي الدولية ، حيث تسعى القيمة العادلى لتقديم معلومات ملاءمة تعكس بصدق الأحداث والعمليات المالية التي حدثت في المؤسسة، والاعتماد عليها في التنبؤ بالوضعية المالية لها في المستقبل. وتم اختيار اشكالية دراستنا من أجل البحث في الدور الذي تحققه القيمة العادلة على مصداقية المعلومات بإضافة لتعرف على طريقة إعداد الميزانية بطريقة التكلفة التاريخية ومحاولة تطبيق القيمة العادلة على بنود ميزانية المؤسسة محل الدراسة.

وبناءا على ما تقدم ذكره يمكن طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية على النحو التالي:

ما أثر استخدام محاسبة القيمة العادلة على صحة المعلومات الواردة في قائمة المركز المالي لملبنة زلفانة للحليب و مشتقاته لسنة 2017؟

وللإلمام أكثر بجوانب الموضوع نطرح الأسئلة الجزئية التالية:

1- ما مدى اهمية الاعتماد في القياس على طريقة القيمة العادلة في المؤسسة محل الدراسة؟
2- ما هو الاثر الذي يحدثه تطبيق القيمة العادلة على الخصائص النوعية (ملائمة) للمعلومات المحاسبية في المؤسسة؟
3- هل هناك فوارق كبيرة في المبالغ عند إعادة التقييم بالقيمة العادلة؟
4- ماهي المعوقات التي تواجه المؤسسة محل الدراسة وكذا المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند تطبيق القيمة العادلة ؟

فرضيات الدراسة

بناءا على الإشكالية المطروحة نضع الفرضيات التالية:

1. لا يوجد تطبيق للقيمة العادلة في المؤسسة محل الدراسة.
2. يوجد تأثير لتطبيق القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الخاصة بالمؤسسة.
3. لا توجد فوارق كبيرة بين مبالغ العناصر المقيمة بالقيمة العادلة ونفس العناصر المقيمة بالتكلفة التاريخية.
4. هناك العديد من المشاكل التي تقف عائقا عند استخدام مفهوم القيمة العادلة من بينها: عدم جاهزية البيئة الجزائرية، عدم الاعتماد على المعايير الدولية، تعارض قوانين القيمة العادلة مع نظام الجبائي، ضعف المستوى التأهيلي العلمي للموظفين.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- بيان الخصائص التي يمكن أن تضيفها القيمة العادلة على المعلومات المحاسبية؛
- الوقوف على متطلبات القياس والإفصاح بالقيمة العادلة وفقا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية ifrs والنظام المالي الجزائري scf؛
- الاطلاع على مدى جاهزية المؤسسة محل الدراسة لتطبيق محاسبة القيمة العادلة؛
- إبراز المشاكل التي تعيق تطبيق القيمة العادلة في المؤسسة محل الدراسة خاصة و الجزائر عامة؛

- تشجيع تطبيق القيمة العادلة في المؤسسات الجزائرية وذلك بالتعريف بمزاياها.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في حداثة فكرة البحث، الذي يتم فيه تطبيق طريقة القياس المحاسبي باستخدام القيمة العادلة وأثره على الأصول والخصوم وصحة المعلومات الواردة بها، وتطرقه لأهميته في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية .

مبررات اختيار الموضوع

الأسباب الذاتية:

- الموضوع محل الدراسة أثار رغبتنا في البحث اكثر بعد مطالعة العديد من المصادر والمراجع في المجال المحاسبي؛
- ارتباط الموضوع محل الدراسة بتخصصنا.

الأسباب الموضوعية:

- الاهتمام المتزايد لباحثي العالم بمفهوم القيمة العادلة؛
- التعرف على مدى ملائمة وجاهزية المؤسسات الجزائرية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة؛
- البحث في الاصلاحات والقوانين المحاسبية الجديدة التي نص عليها المشرع الجزائري بخصوص موضوع القيمة العادلة.

حدود الدراسة

- **الزمنية:** دراسة حالة لملبنة زلفانة للحليب وتحليل وإعادة تقييم قائمة مركزها المالي لسنة2017 بالقيمة العادلة .
- **المكانية:** مؤسسة زلفانة للحليب(ملبنة).

المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة

نظر لطبيعة الموضوع وبغية الإلمام والإحاطة بجميع زواياه المختلفة ومن أجل تحليله من جميع جوانبه والإجابة على التساؤلات المطروحة واختبار صحة الفرضيات، اعتمدنا على المنهج الوصفي في الجانب النظري للدراسة، وذلك بالاعتماد على العديد من المصادر والمراجع، وتم استخدام أسلوب دراسة حالة في الجانب العملي من الدراسة بواسطة وسائل جمع البيانات المتمثلة في تحليل الوثائق، حيث سيتم جلب وثائق الخاص بالمؤسسة زلفانة للحليب وتحليلها.

صعوبات الدراسة:

- الصعوبة في الحصول على مؤسسة لدراسة التطبيقية؛
- الصعوبة في التحكم في الجانب النظري لشساعة الموضوع في مقابل محدودية الصفحات(منهجية IMRAD)؛
- نقص خبراء التقييم العقاري في المنطقة وصعوبة التواصل معهم.

هيكل الدراسة

تم تقسيم بحثنا الى فصلين ، الفصل الأول خاص بالإطار النظري للموضوع، اما الفصل الثاني فخصص للجانب التطبيقي، وتم تقسيم كل منهما الى:

الفصل الأول قسم الى ثلاث مباحث، في كل مبحث، ثلاث مطالب، فكان المبحث الأول: مفاهيم حول قائمة المركز المالي، وضم هذا الاخير،المطلب الأول: مفهوم قائمة المركز المالي، المطلب الثاني: مكونات قائمة المركز المالي، المطلب الثالث: اساسيات قائمة المركز المالي، والمبحث الثاني: مفاهيم حول القيمة محاسبة العادلة، وتكون هذا المبحث من، المطلب الاول: التحول من التكلفة التاريخية الى القيمة العادلة، المطلب الثاني: تقنيات تقييم القيمة العادلة ومعيار الإبلاغ المالي IFRS 13 ،المطلب الثالث: القيمة العادلة وفق النظام المحاسبي المالي، اما المبحث الثالث فقد ضم الدراسات السابقة باللغة العربية والأجنبية والتعليق حولهم.

الفصل الثاني هو بدوره قسم الى ثلاث مباحث، المبحث الأول خصص لتعريف بالمؤسسة محل الدراسة وهيكلها التنظيمي و...، والمبحث الثاني خصص لتبيان المنهج والأدوات المستعمل بإضافة الى عرض قائمة المركز المالي الخاص بالمؤسسة والعناصر المكونة لها، ام المبحث الثالث فقد تم فيه عملية إعادة التقييم عناصر قائمة المركز المالي للمؤسسة بالقيمة العادلة والتعليق حولها.

الفصل الأول:

الإطار النظري لقائمة المركز المالي والقيمة العادلة

الفصل الأول: الإطار النظري لقائمة المركز المالي والقيمة العادلة

في ظل التطورات الراهنة في العالم، شهد مجال المحاسبة تطورات في طرق القياس المتبعة لتحديد قيمة الأصول والخصوم ، فكانت في الأول تسجل وتقيد بالمبالغ التي تم الحصول عليها في تاريخ الشراء، ويصطلح عليه بالتكلفة التاريخية، لكن هذه الأخيرة شهدت العديد من العيوب التي أثرت على خصائص المعلومات الواردة في القوائم المالية وخاصة في قائمة المركز المالي ،فأغلب بنودها تسجل بالتكلفة التاريخية ، وهذا ما أدى الى التشكيك في المعلومات التي تقدمها ،وبالتالي التشكيك في مصداقيتها.

جاءت محاسبة القيمة العادلة لتلافي عيوب التكلفة التاريخية ومحاولة إضافة مصداقية للمعلومات المالية ، والسعي الى تزويد مستعملي القوائم المالية بمعلومات مفيدة وذات خصائص نوعية ، تساعدهم في إتخاذ القرارات، وأيضا التقييم بواسطة محاسبة القيمة العادلة ساهم في توجيه المنظمة لطرق التمويل المناسب لها وهذا من خلال الخصائص التي تضفيها على المعلومات وبنود القوائم المالية وخاصة قائمة المركز المالي.

وقد تم تقسيم هذا الفصل الي ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: مفاهيم حول قائمة المركز المالي.

المبحث الثاني: مفاهيم حول محاسبة القيمة العادلة.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

المبحث الأول : مفاهيم حول قائمة المركز المالي

تعتبر قائمة المركز المالي او ما يصطلح عليها بالميزانية من القوائم المالية التي تلزم المؤسسات ان تعدها كل سنة ، فهي اول قائمة مالية تعد، نستطيع من خلالها الإطلاع على الذمم المالية للمؤسسات، ومعرفة أصول وخصومها بإضافة الى صافي مركزها المالي ،فالميزانية نجد انها توفر المعلومات اللازمة لمستخدمين، و تعتبر أيضا الركيزة التي تبنى عليها القوائم المالية الأخرى.

وتم تقسيم هذا المبحث الي:

- المطلب الأول: مفهوم قائمة المركز المالي
- المطلب الثاني: مكونات قائمة المركز المالي
- المطلب الثالث: اساسيات قائمة المركز المالي

المطلب الأول: مفهوم قائمة المركز المالي

الفرع الأول: نشأة وتعريف قائمة المركز المالي

يعود اول ظهور لقائمة المركز المالي(الميزانية) الى عام 1628م في إنجلترا ، عندما سمح للملك شارل الأول بتحصيل الضرائب من الشعب لتمويل النفقات العامة، فكان لابد من تنظيم والتحكم في كل من الإيرادات والنفقات، أما في فرنسا فقد ظهرت عام 1789م.[1] ويوجد عدة تعاريف لقائمة المركز المالي او الميزانية منها:

-التعريف الأول: " تقدم الميزانية أو ما يعرف بقائمة المركز المالي كشفا بأصولها، أي ما تمتلكه المنشأة وما لها من استثمارات ، يقابله كشف بخصومها اي كشف بمصادر التمويل التي تعتمدها المنشأة". [2]

- التعرف الثاني: عرف النظام المحاسبي المالية الميزانية في مادة 33 من المرسوم التنفيذي رقم 156/08 كالتالي" تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم، يبرز عرض الأصول والخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية والعناصر غير الجارية".[3]

---

[1] سليمان نسرين، إصلاح الميزانية وتحديث تسيير قطاع الخدمات ، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات ماجيستير، تخصص تسيير مالية عامة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان،2012/2011، صفحة1.بتصرف

[2] رضوان حلة حنان، أسامة الحارس واخرون، أسس المحاسبة المالية-قياس بنود قائمة المركز المالي، طبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع،عمان،2004، صفحة45.

[3] مرسوم تنفيذي رقم 08-156 مؤرخ في26 ماي 2008، يتضمن تطبيق أحكام قانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر2017 المتضمن النظام المحاسبي المالي ، الوزارة المالية(الجزائر) الجريدة الرسمية، العدد 27، 28 ماي 2008، صفحة14.

- التعريف الثالث: "تعرف على أنها صورة فوتوغرافية لوضعية المؤسسة تعكس عناصر الأصول وعناصر الخصوم مجتمعة.[1]
- التعريف الرابع:" كشف محاسبي مالي ، يبين موجودات(أصول)، و مطالب(خصوم) المؤسسة ،في فترة معينة.[2]

ونستنتج من خلال ما سبق ذكره:

قائمة المركز المالي هو كشف ساكن يعد في تاريخ محدد يضم جانبين، يتمثل الجانب الأول من الكشف في أصول المؤسسة ، حيث يعرض هذا الجانب استثمارات المؤسسة طويلة الأجل واستخداماتها في دورة الاستغلال ،والجانب الثاني يتمثل في الخصوم أي ديونها اتجاه الغير باختلاف أجال استحقاقه، ومقدار الأسهم الذي يملكها المساهمون.

الفرع الثاني: أهمية قائمة المركز المالي

تتمثل أهمية قائمة المركز المالي (الميزانية) في النقاط التالية[3]:

- توفر معلومات عن طبيعة ومقدار الاستثمارات في أصول المؤسسة؛
- تبرز خصوم المؤسسة لدائنها وحق ملاك على صافي أصول المؤسسة؛
- حساب معدلات العائد؛
- تقييم هيكل رأس المال في المؤسسة؛
- تقدير درجة السيولة والمرونة في المؤسسة.

الفرع الثالث: أهداف قائمة المركز المالي

تهدف قائمة المركز المالي الى تحقيق الأهداف التالية[4]:

- في المقام الأول لخدمة المستخدمين الذين لديهم سلطة أو قدرة أو موارد محدودة للحصول على المعلومات والذين يعتمدون على البيان المالي كمصدر رئيسي للمعلومات حول النشاط الاقتصادي للمؤسسة؛

---

[1] بن رحمون سليمة، القارات الاستثمارية والافصاح عنها في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد48، تصدر عن جامعة بسكرة، الجزائر،2017،صفحة606.

[2] يقور أحمد، صفيح صادق، المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، الجزائر،2017،صفحة137.

3 بعلي زهية، دور النظام المحاسبي المالي SCF في الإفصاح عن المعلومات المالية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر اكاديمي، تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم،2017، صفحة34.

[4] Bessong, charles , COMPARATIVE ANALYSIS OF FAIR VALUE AND HISTORICAL COST ACCOUNTING ON REPORTED PROFIT: A STUDY OF SELECTED MANUFACTURING COMPANIES IN NIGERIA , Research Journal of Finance and Accounting , Vol 3, No 8,2012, p136.

- توفير معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين للتنبؤ ومقارنة وتقييم الإمكانات التدفق النقدي لهم من حيث المبلغ والتوقيت ؛
- لتوفير معلومات مفيدة في الحكم على قدرة الإدارة على استخدام موارد المؤسسة بفعالية في تحقيق هدف المؤسسة الأساسي، بإضافة الى أن هذه معلومات تفيد في إتخاذ القرارات الاقتصادية؛
- توفير معلومات مفيدة للعملية التنبؤية.

الفرع الرابع: أنواع قائمة المركز المالي

يوجد هناك نوعين من أنواع قائمة المركز المالي (الميزانية)[1]:

❖ **ميزانية الافتتاحية:** تظهر الوضعية المالية للمؤسسة في بداية السنة أو بتاريخ تكوينها ،إن الميزانية الافتتاحية لدورة ما تطابق الميزانية الختامية للدورة التي سبقتها، ومن خصائص الميزانية الافتتاحية أنها لا تظهر نتيجة الدورة وأنها ليست عملية.

❖ **ميزانية الختامية:** تعد في نهاية السنة وتظهر نتيجة الدورة وهي إلزامية قانونا كما أنها عملية .

إلى جانب الميزانيتين نجد، ميزان المراجعة ،يتم إعداده بعد مراجعة الحسابات وتصحيح أي خطأ فيها، و أيضا ميزانية التصفية يتم إعدادها قبل البدء في تصفية المؤسسة لأي سبب كان.

الفرع الخامس: المزايا والعيوب لقائمة المركز المالي

<u>أولا: مزايا قائمة المركز المالي هي:</u>[2]

1- بيان المركز المالي للمنشأة في تاريخ إعداد الميزانية حيث تضمن للمنشأة حقوقها وما عليها من ديون؛

2- تقييم القدرة الائتمانية للمنشأة من خلال مقارنة التزاماتها بحقوق ملكيتها وفقا لما يعرف بنسبة التغطية والتي تعني مدى تغطية حقوق الملكية للمنشأة لالتزاماتها؛

3- التعرف على مدى اعتماد المنشأة على سداد خصومها المستحقة الدفع ، ويتم قياس ذلك بنسب التداول والسيولة؛

4- التعرف على مدى اعتماد المنشأة على التمويل الذاتي بقيمة الأرباح التي يتم احتجازها ،أو التمويل الخارجي بنسبة الالتزامات الى حقوق الملكية؛

5- تقييم مدى قدرة الإدارة على القيام بواجباتها ووظائفها وذلك من خلال التعرف على اتجاه نمو الشركة من ناحية إجمالي أصولها وكذلك حقوق ملكيتها؛

---

1 عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي "المخطط المحاسبي الجديد"، دار النشر جيطلي،الجزائر،2009،صفحة12.

2 محمد زايد، القياس المحاسبي لعناصر القوائم المالية وفق النظام المحاسبي الماليSCF ، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر اكاديمي، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة الوادي، واد سوف،2014/2013،صفحة51.

6- القيام بعمليات التحليل المالي مثل تحليل درجة الرفع المالي أو الانسب المتعلقة بالهيكل المالي ونسب التداول وغيرها؛

ثانيا: عيوب قائمة مركز المالي وهي كالتالي:[1]

1-تمثل قائمة المركز المالي تجميع لقيم مختلفة وغير متجانسة، منها ما حصل في بداية تأسيس الشركة، ومنها ما حصل مؤخرا ، وهذا التجميع يفقدها وحدة الصورة وحقيقة هذه الصورة؛

2- فيما لو التزمت الشركة بتطبيق التكلفة التاريخية فإن معظم قيم الميزانية وعلى وجه الخصوص الأصول غير المتداولة تمثل قيما تاريخية لا تعكس حقيقة المركز المالي للشركة اليوم، مما يفقدها أهميتها أولا، والقدرة على اتخاذ قرارات استنادا إليها ثانيا؛

3- كما في قائمة الدخل فإن معظم أرقام الميزانية تخضع للأحكام، والاجتهادات الشخصية للمحاسب ، وبالنتيجة تعكس وجهة نظر هذا المحاسب، مما يبعدها عن الموضوعية؛

المطلب الثاني: مكونات قائمة المركز المالي

تتكون قائمة المركز المالي من شقين أساسيين أحدهما الخصوم (الموارد) والأخرى الأصول (الاستخدامات)

أولا: الأصول :

تعرف بأنها: هي موارد تتحكم فيه الكيانة نتيجة للأحداث الماضية و التي من المتوقع أن تتدفق منه منافع إقتصادية مستقبلية لصالح الكيانة.[2]ويجب أن تتوفر الخصائص الثلاثة التالية في البند حتى يوصف بأنه اصل:[3]

- يجب أن يوفر الأصل منفعة اقتصادية مستقبلية محتملة تمكن من توفير تدفقات نقدية صافية في المستقبل؛
- أن تكون المنشأة قادرة على الحصول على المنافع من الأصل، أن يكون الحدث الذي وفر للمنشأة الحق في الحصول على منافع الأصل قد حدث فعلا.

[1] طلال محمد على الحجاوي، حيدر على المسعودي ،المحاسبة المالية(المتوسطة) على وفق المعايير الدولية لإعتماد التقارير المالية، طبعة الثانية، دار الكتب موزعون وناشرو ،العراق،2014،صفحة456.

2 This training material has been prepared by IASC Foundation education staff and has , IASC FOUNDATION: TRAINING MATERIAL FOR THE IFRS® FOR SMES- MODULE 4 – STATEMENT OF FINANCIAL POSITION-,2010,p3.

[3] طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة شرح معايير التقارير المالي الدولية الحديثة ومقارنتها مع المعايير الامريكية والبريطانية والخليجية والمصرية،طبعة الاولى، دار الجامعية، مصر،2008،صفحة374.

أ. **الأصول غير الجارية:** يطلق اصطلاح الأصول غير الجارية على الأصول المعمرة، التي تشترى بغرض الاستعمال ، وليس بغرض البيع، وتدرج الأصول الجارية في الميزانية مرتبة طبقا لبنود الأقل ثباتا، أي التي تبقى في المنشأة لفترة أقصر أولا، ثم التي تبقى لفترة أطول.[1]

وكل الأصول التي لا تصنف ضمن الأصول المتداولة تعتبر غير متداولة مثل الأصول الملموسة غير الملموسة والأصول المالية طويلة الأجل.

وتتكون الأصول الغير متداولة من:

- **التثبيتات المعنوية(الأصل غير الملموس):** يعرف الأصل غير الملموس بأنه أصل قابل للتجديد وغير نقدي بدون جوهر مادي. من الأصول غير ملموس مثل :برامج الحاسب، الاسم التجاري، مصاريف البحث والتطوير، براءات الاختراع ،وحقوق التأليف ،الأفلام السينمائية ،قوائم العملاء ،حقوق خدمات الرهن...[2]
- **التثبيتات المادية (العينية):** التثبيت العيني هو أصل عيني تحوزه المؤسسة من أجل الإنتاج، و تقديم الخدمات، و إيجار او للاستعمال لأغراض إدارية، و الذي يفترض أن تكون مدة استعماله اكثر من سنة مالية ". [3] والقيم العينية أو المادية تضم: الأراضي، المباني، قيم ثابتة أخرى، قيم ثابتة للتنازل، قيم الجارية.
- **التثبيتات المالية:** وهي الأسهم والديون التي تحتفظ بها المؤسسة لفترات طويلة تكون أكثر من سنة، و السندات التي تحوزها الى تاريخ استحقاقها ،والقيمة المالية تضم: حسابات المساهمة والديون الدائنة الملحة بمساهمات، التثبيتات المالية الأخرى .

ب. **الأصول المتداولة:** تعرف الأصول المتداولة على أنها التي تتميز بالدوران والتحول المستمر خلال فترات الإستغلال إلى أن تتحقق في النهاية في صورة نقدية . فهي تمثل موضوع نشاط المؤسسة.[4]

يجب تصنيف الأصل على أنه أصل متداول إذا حقق أيا من المعايير التالية[5]:

- من المتوقع أن يتحقق نقدا أو يتوقع بيعه أو استخدامه أثناء الدورة التشغيلية العادية للشركة؛
- المكونات المعدة للبيع والاستخدام المتوقع تحقيق قيمته خلال دورة التشغيل المعتادة؛

---

[1] سيد عطاالله السيد، المفاهيم المحاسبية الحديثة، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن،2009،صفحة418.

[2] أحمد حلمي جمعة، معايير التقارير المالية الدولية و معايير المحاسبة الدولية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، صفحة278.

[3] عجيلة محمد بن مبروك، فعالية النظام المحاسبي المالي، الطبعة الأولى دار حسين صبحي،2014،صفحة117.

[4] عاشور كتوش، المحاسبة العامة أصول ومبادئ وفق المخطط المحاسبي الوطني، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر،2009،صفحة38.

[5] حسين يوسف القاضي، سمير معذى الريشاني ، موسوعة معايير المحاسبة الدولية الجزء الأول عرض البيانات المالية ، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، صفحة117.

- الاستثمارات المالية القابلة للتداول إذا كان متوقع التصرف فيها خلال 12 شهر بعد تاريخ نهاية فترة التقرير، وفيما عدا ذلك يجب أن تبويب كأصول غير متداولة؛
- الزبائن حتى عندما لا يكون متوقعا تحصيل أرصدتها خلال 12 شهرا بعد تاريخ نهاية فترة التقرير.
- من المتوقع أن يتحقق خلال 12 شهر بعد تاريخ نهاية فترة التقرير؛
- الأصل هو نقدية أو مكافئا للنقد (وفق المعيار IAS 7)؛

وتضم الأصول المتداولة العناصر التالية:

- **المخزونات:** وهي عبارة عن السلع والمواد التي تحوزها المؤسسة بغرض استخدامها او بيعها.
- **الزبائن ومدينون اخرون:** هي الحسابات التي تسجل فيها الحقوق اتجاه المدينين، وحسابات الغير التي تظهر في الأصول هي الحسابات ذات الأرصدة المدينة مثلا: الزبائن وحسابات الملحقة.[1]
- **حسابات الخزينة وما يعادلها مثل البنك، الصندوق....**

ثانيا: الخصوم

هي تضحيات مستقبلية محتملة بمنافع إقتصادية ناشئة عن الالتزامات الحالية لمنشأة معينة، بنقل أو تحويل أصول أو توفير خدمات لأصول أخرى في المستقبل نتيجة لمعاملات أو أحداث ماضية.[2]

أ. **حقوق الملكية:** عرف APB مفهوم حقوق الملكية على أنها زيادة أصول المنشأة على خصومها كما عرفت حقوق الملكية حسب FASB بأنها ما تبقى من أصول الوحدة المحاسبية بعد طرح خصومها، وطبقا لهذا التعريف فإن حقوق الملكية هي عبارة عن استبعاد خصوم المنشأة من أصولها وتتكون حقوق الملكية من العناصر التالية:[3]

- رأس المال الصادر؛
- ترحيل من جديد؛
- النتيجة الصافية.

ب. **الخصوم غير المتداولة:** هي خصوم مالية طويلة الأجل مدرجة في الجزاء الأعلى، من ميزانية المؤسسة بعد حقوق الملكية ، وهي تضم الديون المالية للمؤسسة طويلة الأجل التي تكون مدة استحقاقها أكثر من سنة محاسبية أي 12 شهرا مثل :الاقتراض طويل الأجل ، السندات المستحقة الدفع و مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا.

---

[1] عمراني امين، تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مذكرة مقدمة لاستكمال تحصل على شهادة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، 2014/2013 الصفحة 67.

[2] بن فرج زوينة، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، مذكرة مقدمة لاستمال متطلبات الحصول على شهادة دكتوراء، تخصص علو الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف،2014/2013،صفحة72.

[3] على عبد الله شاهين، النظرية المحاسبية، الطبعة الأولى، مكتبة الأفاق، فلسطين، 2011، صفحة145.

ت. **الخصوم المتداولة**: وتعرف الخصوم المتداولة على أنها:[1] المبالغ المستحقة على المنشأة خلال السنة المالية الواحدة. تصنف الخصوم على أنها خصوم متداول إذا حقق أيا من المعايير التالية[2]:

- من المتوقع تسديده أثناء دورة التشغيل العادية للشركات؛
- يستحق التسديد خلا 12 شهر بعد تاريخ نهاية فترة التقرير؛
- ليس لدى الشركة حق(غير مشروط) بتأجيل سداد الالتزام لمدة12 شهرا على الأقل بعد تاريخ نهاية فترة التقرير.

ومن الأمثلة عن الخصوم المتداول:

- حسابات الموردين التجاريين؛
- حساب المصرف سحب على المكشوف؛
- توزيعات أرباح مستحقة؛
- التزامات ضرائب الدخل الجارية، و التزامات غير تجارية أخرى؛
- الجزء المتداول من الالتزامات المالية غير متداولة حتى إذا كان:
  - تاريخ استحقاق الأصل اكبر من 12 شهرا؛
  - وهناك اتفاقية إعادة التمويل أو إعادة جدولة الدفعات على أساس طويل الأجل تمت بعد تاريخ فترة التقرير وقبل اعتماد اصدار البيانات المالية.

المطلب الثالث: أساسيات قائمة المركز المالي

الفرع الأول: شكل قائمة المركز المالي

لقائمة المركز المالي(الميزانية) شكلين متمثل فيما يلي[3]:

أولا: قائمة المركز المالي على شكل حساب حرف T:

- ✓ تظهر الأصول في الجانب الأيمن وترتب حسب درجة سيولتها (غير جارية– جارية)، ونحسب إجمالي الأصول في النهاية؛
- ✓ تظهر الخصوم في الجانب الأيسر وترتب حسب قرب موعد تسديدها (طويلة–قصيرة) ونحسب إجمالي الخصوم؛

[1] محمد تيسير الربي، تحليل القوائم المالية ، الطبعة الأولى، دار الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوزيع، مصر،2014، صفحة56.

[2] حسين محمد القاضي، سمير معذي الريشاني ، مرجع سبق ذكره، صفحة 119.

[3] متوفرة على الرابط التالي http://fac.ksu.edu.sa/sites/default/files/lfsl_lthlth_26.pdf،تاريخ التصفح 2020/01/22، ساعة التصفح09:29.

- ✓ تظهر رؤوس الأموال الخاصة أعلى الخصوم في الجانب الأيسر ونبدأ برأس المال، ونحسب إجمالي حقوق الملكية، بالإضافة الى أنه يجب أن يتساوى مجموع جانب الأصول مع مجموع جانب الخصوم.

الجدول رقم I-1: قائمة المركز المالي للمؤسسة على شكل حرف T في N/12/31

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الأصول الغير جارية:		**رؤوس الأموال الخاصة:**	
فارق الاقتناء		رأس المال الصادر	
التثبيتات المعنوية		الاحتياطات	
التثبيتات العينية		نتيجة الصافية	
التثبيتات المالية		ترحيل من جديد	
مجموع الأصول الغير جارية		**مجموع رؤوس الأموال الخاصة**	
الأصول الجارية		**خصوم الغير جارية**	
المخزونات		ديون طويلة الاجل	
الزبائن والحسابات الملحقة		**مجموع الخصوم الغير جارية**	
خزينة الأصول			
مجموع الأصول الجارية		**الخصوم الجارية**	
		الموردون	
		الضرائب والرسوم	
		خزينة الخصوم	
		مجموع الخصوم الجارية	
مجموع الأصول		**مجموع الخصوم**	

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مرجعات سابقا

ثانيا: قائمة المركز المالي على شكل تقرير عمودي: قد تظهر قائمة المركز المالي في شكل تقرير أو في شكل عمود يبدأ بالأصول ثم تليه الخصوم وحقوق الملكية.

الجدول رقمI-2: قائمة المركز المالي للمؤسسة على شكل تقرير عمودي في N/12/31

الأصول	المبالغ
الأصول الغير جارية:	
فارق الاقتناء	
التثبيتات المعنوية	
التثبيتات العينية	
التثبيتات المالية	
مجموع الأصول الغير جارية	
الأصول الجارية	
المخزونات	
الزبائن والحسابات الملحقة	
خزينة الأصول	
مجموع الأصول الجارية	
مجموع الأصول	
الخصوم	
رؤوس الأموال الخاصة:	
رأس المال الصادر	
الاحتياطات	
نتيجة الصافية	
ترحيل من جديد	
مجموع رؤوس الأموال الخاصة	
خصوم الغير جارية	
ديون طويلة الاجل	
مجموع الخصوم الغير جارية	
الخصوم الجارية	
الموردون	
الضرائب والرسوم	
خزينة الخصوم	
مجموع الخصوم الجارية	
مجموع الخصوم	

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مرجعات سابقا

الفرع الثاني : معلومات أخرى يستوجب اظهارها

هناك معلومات أخرى يستوجب اظهارها سواء بالميزانية أو بالملحق[1]:

- المبالغ الواجبة للدفع أو القبض تجاه الشركة الأم، الشركات البنت والشركات الشريكة والحليفة؛
- معلومات حول أنواع الأسهم، نوع بنوع (عدد الأسهم المسموح به، العدد الصادر، المسددة مبالغها الكاملة، المسدد جزئيا، القيمة الاسمية، مقارنة بين عدد الأسهم في التداول في بداية الدورة وفي نهايتها.... شرح طبيعة وموضوع كل احتياطي موجود ضمن الأموال الخاصة).

[1] محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية دروس وتطبيقات، الصفحات الزرقاء، الجزائر،2010،صفحة72.

المبحث الثاني: مفاهيم حول القيمة العادلة

منذ القدم أعتمد على أساس التكلفة التاريخية لقياس وتسجيل العمليات التي تقوم به المؤسسة ، من خلال معاملاتها مع الغير لكن هذا الأساس و بمرور الوقت وتطور المعاملات وتنوعها ظهرت به العديد من المشاكل ،ومن أجل تلفي هذه المشاكل جاءت القيمة العادلة لمعالجة هذه المشاكل ، حيث سنتطرق في هذا المبحث لجزء تعريفي حول هذا الأساس وتم تقسيم المبحث الى ثلاث مطالب وهي كالتالي:

- المطلب الاول: التحول من التكلفة التاريخية الى القيمة العادلة.
- المطلب الثاني: تقنيات تقييم القيمة العادلة ومعيار الإبلاغ المالي IFRS 13.
- المطلب الثالث: القيمة العادلة وفق النظام المحاسبي المالي.

المطلب الأول: التحول من التكلفة التاريخية الى القيمة العادلة

الفرع الأول: تعريف التكلفة التاريخية ومبررات التحول الى القيمة العادلة

تعرف التكلفة التاريخية على أنها طريقة تسجيل الأصول بالمبالغ النقدية أو النقدية المعادلة أو القيمة العادلة المدفوعة بمقابل الحصول على هذه الأصول ، أما بالنسبة للالتزامات فتسجل بالمبالغ المتحصل عليها مقابل دين أو بالمبالغ النقدية أو ما يعادل النقد المتوقع أن يدفع لسداد الالتزامات ضمن سياق النشاط العادل.[1] وتتمثل مزايا وعيوب طريقة القياس بالتكلفة تاريخية في التالي:

أولا: مزايا

- توفر درجة كبيرة من الموضوعية في القياس حيث تكون الأرقام قابلة للمقارنة وتسهل عملية التحقيق بدقة من بيانات التكلفة التاريخية وبالتالي تعطي درجة عالية من الثقة في المعلومات المحاسبية؛
- تقدم لنا القيمة النقدية الدالة للقيمة التبادلية للعملية وتمثل المصدر الرئيسي لقياس القيمة؛[2]
- تتلاءم طريقة التكلفة التاريخية مع غالبية الفروض والمبادئ المحاسبية الأساسية مثل فرض استمرارية و ثبات وحدة النقد أو مبدأ الموضوعية؛

[1] احمد حلمي جمعة، معايير التقارير المالية الدولية ومعايير محاسبة دولية ، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان،2015، صفحة121.

[2] هواري معراج، حديدي ادم، دور القياس و الإفصاح في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية ومعوقات تطبيقها في البيئة الجزائرية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي18، صادر عن جامعة زياني عاشور الجلفة ، الجزائر،2014، صفحة 246.

- تمثل التكلفة التاريخية للحدث المالي التكلفة الحقيقة الفعلية المدفوعة أو الملتزم بدفعها وقت اقتناء أصل أو نشوء الالتزام.[1]

ثانيا: العيوب:

- عدم ملائمة المعلومات المحاسبية لإتخاذ القرارات؛
- في العديد من الأحيان تكوف تكلفة إعداد القوائم المالية الإضافية، أكبر من المنافع التي تستفيد منها المؤسسات الاقتصادية؛
- الأرباح في القوة الشرائية، والنتائج المتعلقة بها لا يمكن اعتبارها مصدرا حقيقيا للتمويل.[2]

إن مبررات العدول عن مبدا التكلفة التاريخية صاحبها مبررات لتطبيق البديل والتوجه الى تطبيق محاسبة القيمة العادلة ولعل من اهم هذه المبررات نجد:

- توفر القيمة العادلة أساسا محايدا للتقييم كفاءة الإدارة في إدارة الأموال عن طريق توضيح تأثيرات قراراتها بالشراء او البيع او الاحتفاظ بأصول المالية وتكبد الالتزامات المالية او الاحتفاظ بها أو سدادها؛
- إن القيمة العادلة تزود المستثمرين بوعي وبصيرة ونظرة تنبؤية مستقبلية بقيمة المنشاة ؛[3]
- تُساعد معلوماتها في إجراء مقارنات بين أدوات مالية لها الخصائص الاقتصادية نفسها؛
- تُمكن الأسواق المالية من تقدير القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأدوات المالية؛
- يرتبط مفهومها بالمحافظة على رأس المال العيني لتعكس الصورة الفعلية لأداء المؤسسة؛[4]
- البحث عن بيانات مالية تعكس بدقة الوضعية المالية للمؤسسة الهادف لتعزيز مبدأ الشفافية؛
- تساعد في تحسين عملية التحليل المالي وذلك بإعطاء نسب تبين لنا الواقع الفعلي لأداء المؤسسة.[5]

---

[1] موزارين عبد المجيد، بربري محمد أمين، القياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في ظل التضخم الاقتصادي، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ،العدد 19 ،الجزائر، جانفي 2018 ، ص 59.

2 كلثوم عبد الستار، القيمة العادلة كمدخل للقياس المحاسبي وتأثيرها على جودة المعلومات المحاسبية والمالية، مذكرة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة الوادي، الوادي، 2014/2013، صفحة10.

3 باسل فهد ،أثر تطبيق منهج القيمة العادلة على البيانات المالية للبنوك التجارية الأردنية في ضوء الازمات المالية العالمية، رسالة قدمت لإستكمال متطلبات شهادة الماجيستير، تخصص محاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن،2011، صفحة31.

4 عمر السر الحسن، محمد ابكر، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في جودة التقارير المالية، المجلة العربية للإدارة، عدد3، المجلد39،مصر، 2019،صفحة 111.

[5] هشام شلغام، دراسة العوامل المؤسسية المؤثرة على تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه، تخصص محاسبة ومالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2019، صفحة4.

الفرع الثاني :مفهوم القيمة العادلة

أولا :تعريف القيمة العادلة:

تعرّف المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية القيمة العادلة بأنها "المبلغ الذي يمكن من أجله تبادل الأصل بين أطراف مطلعة وراغبة في معاملات تجارية طويلة الأجل".[1]

تعرف القيمة العادلة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية بأنها: " هو السعر الذي يتم استلامه لقاء بيع أصول أو يتم دفعه لقاء سداد إلتزامات بين أطراف متوافر لها الدراية و الرغبة في التعامل على أسس تجارية و ليست خاضعة للإجبار بيعاً أو شراءًا ".[2]

وتم تعريف القيمة العادلة من قبل المعهد الكندي للمحاسبين القانونين كقيمة للمقابل المتفق عليه في معادلة عادلة مستندة على كلا الجانبين الراغبين والمطلعين على الموقف. وفقا لمبادئ التقارير الصادرة عن مجلس مبادئ المحاسبة البريطاني.[3]

وتقوم القيمة العادلة على محورين رئيسيين هما:[4]

- الأول يتعلق بالأطراف الداخلة في الصفقة، حيث يجب أن تتم الصفقة بناءا على أطراف غير ذوي علاقة، أي مستقلين وكل منهما يسعى للتفاوض على أحسن شروط يمكن الحصول عليها، كما أن الصفقة تتم بين أطراف راغبة في عقد الصفقة ومطلعة على الحقائق الأساسية ذات الصلة، ولا توجد معلومات مهمة لدى طرف دون الآخر (تماثل المعلومات) ؛
- الثاني يتعلق بالظروف التي تتم فيها الصفقة حيث يشترط أن تكون هذه الظروف طبيعية (عادية)، فالصفقات التي تتم مثلا في ظروف التصفية لا تعبر عن القيمة العادلة، لأن البائع في هذه الحالة يكون مجبرا على البيع.

تعريف أخر للقيمة العادلة: هي تبادل الأصل أو الالتزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق لبيع الأصل أو نقل المسؤولية في تاريخ القياس.[5]

---

[1] Gerard m. Zack ,john wiley ,FAIR VALUE ACCOUNTING FRAUD , John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, Canada ,2019 ,p14.

[2] Doron Nissim ,Stephen Penman ,PRINCIPLES FOR THE APPLICATION OF FAIR VALUE ACCOUNTING, Center for Excellence in Accounting & Security Analysis, 2008 ,p05.

[3] علاء محسن شحم ،هاني حميد مشجل، القياس بالقيمة العادلة وانعكاسها على القرارات الاستثمارية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 13، تصدر عن كلية الإدارة الاقتصاد، جامعة وسط ،العراق،2019، صفحة216.

[4] أحمد طرطار، منصر عبد العالي ،مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة في ظل بيئة الأعمال المتأثرة بالأزمات المالية العالمية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، العدد02، تبسة،2016،صفحة89.

[5] https://www.ifrs.org/-/media/project/fair-value-measurement/ddfairvalue2.pdf ،11/02/2020.01:09.

ومن خلال ما سبق نستنتج أن القيمة العادلة هي: المبلغ أو السعر الذي يحدد لقاء تقديم خدمة أو بيع أصل أو سداد التزام اثناء تاريخ العملية ، في ظروف السوق الطبيعية ويكون بين أطراف على علم بجميع الشروط ويوافقون عليها.

ثانيا: أهداف تطبيق القيمة العادلة

- ✓ تهدف القيمة العادلة إلى إظهار بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الأقرب إلى الواقع في تاريخ إعداد الميزانية ، بحيث يعترف بالدخل بعد الحفاظ على القوة الشرائية العامة لحقوق المساهمين في الوحدة الاقتصادية أو بعد الحفاظ على الطاقة التشغيلية للمؤسسة؛[1]
- ✓ إذا تم تقييم الأصول والالتزامات على أساس القيمة العادلة فأنها تعبر عن المركز الاقتصادي لأنه أخذ الأسعار السوقية بعين الاعتبار ؛
- ✓ تمكين المنشأة من قياس أدواتها المالية بالقيمة العادلة لعدد من العمليات الداخلية ،من أجل صنع القرارات الاستثمارية والتجارية المناسبة؛
- ✓ تحديد كمية رأس المال الذي يجب تكريسه لخطوط الأعمال المتنوعة، وإضفاء الشفافية على البيانات المالية الصادرة عن الشركات؛
- ✓ التوجه إلى علاج أي قصور ناتج عن تطبيق مفهوم التكلفة التاريخية.2

ثالثا: أهمية استعمال القيمة العادلة

للقياس و الإفصاح بالقيمة العادلة أهمية كبيرة نذكر منها ما يلي[3]:

- إن أساس القيمة العادلة يجعل القوائم المالية أكثر ملائمة للمستثمرين لأغراض تقييم حقوق الملكية مقارنة مع التكلفة التاريخية نظرا لوجود علاقة إيجابية قوية بين معلومات القيمة العادلة للاستثمارات المالية وبين القيمة السوقية لحقوق الملكية؛
- إن قياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة ينتج معلومات ذات قوة تغيرية أكثر مقارنة بقياسها بالتكلفة التاريخية؛
- إن معلومات القيمة العادلة تؤدي إلى الارتقاء بالمحتوى الإعلامي للقوائم المالية وزيادة جودة المعلومات المحاسبية بالإضافة إلى توفيرها لأساس محايد لتقييم كفاءة الإدارة؛

[1] وليد الطيب عمر خالد، مدى ملائمة استخدامات محاسبة القيمة العادلة في قياس الاداء المالي للقطاع المصرفي في ظل التقلبات الاقتصادية في السودان، المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية،العدد7، الأردن،2017، صفحة4.

[2] https://specialties.bayt.com/ ،تم الاطلاع عليه بتاريخ 2020/01/22، على الساعة12:31.

[3] عياد السعدي، اثر تطبيق القيمة العادلة على الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المالية ومعوقات تطبيقها، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد9، العدد1، صدرت عن جامعة تيبازة، الجزائر،2010،صفحة252.

- إن القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة يساعد الوحدات الاقتصادية على التخصيص الأمثل لمواردها والمحافظة عليها.

رابعا: شروط تطبيق القيمة العادلة

أ. **شروط تطبيق القيمة العادلة**

عند تطبيق قياس القيمة العادلة لابد من توفر الشروط التالية[1]:

1. توفر الأسواق الجاهزة ، والأسواق المالية الفاعلة، وبالتالي ستتمكن الشركات من قياس القيمة العادلة بكل كفاءة وفاعلية؛
2. توفر الكوادر المؤهلة للتعامل مع العادلة؛
3. توفر قوانين وتشريعات تساهم في ضبط أخلاقيات إدارات الشركات المطبقة لمعايير القيمة العادلة، وذلك للأخذ بروح نص المعيار وليس بنصه المجرد فقط.

الفرع الثالث: اساسيات قيمة عادلة

أولا: تقديرات القيمة العادلة

I. تقدير القيمة العادلة في حالة السوق النشطة

حيث يتم قياس القيمة العادلة للأصل بناء على الأسعار المأخوذة من السوق النشطة وتحسب القيمة العادلة بناتج ضرب عدد الوحدات في سعرها السوقي. وتعرف السوق النشطة Active market بأنها السوق التي يتوفر فيها ما يلي[2]:

1. جميع الأصناف التي يتم التعامل فيها متجانسة؛
2. يتواجد المشترون والبائعون الراغبون في التعامل عادة في أي وقت ؛
3. تكون الأسعار متاحة للجمهور.

II. تقدير القيمة العادلة في حالة الأسواق غير النشطة

عند غياب السوق النشطة يحتاج القياس إلى حكم شخصي وذلك يؤدي بالطبع إلى نتيجة غير دقيقة ويمكن إتباع أي من الطرق التالية لتقدير القيمة العادلة في ظل غياب السوق النشط، وذلك مثل تعديل القيمة

[1] تامر باسم، اثر القياس المحاسبي المستند الى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير ، تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة،2013،صفحة39.

[2] محمد نواف حمدان عابد، دراسة تحليلية لمشاكل القياس والإفصاح المحاسبي عن انخفاض قيمة الأصول الثابتة في ضوء المعايير الدولية، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير، تخصص محاسبة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، القاهرة،2006،صفحة57.

التاريخية حسب الأرقام القياسية للأسعار العامة أو تكلفة الاستبدال أو سعر البيع في السوق المشابهة أو المماثلة ، ولكي يتم قياس القيمة العادلة لابد من توفر مجموعة من المعلومات الأساسية تتمثل بالتالي:[1]

- وجود موضوع للتبادل؛
- وجود أطراف عملية التبادل؛
- التمتع بالإرادة الحرة لأطراف عملية التبادل عند إجراء التبادل؛
- معرفة أطراف عملية التبادل بجميع الحقائق المرتبطة بهذه العملية؛

ثانيا: التسلسل الهرمي

يصنف التسلسل الهرمي وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم(13) المدخلات المستخدمة في تقنيات التقييم الى ثلاث مستويات، يعطي الأولوية للأسعار غير المعادلة في الأسواق النشطة للأصول والالتزامات ويعطي أدنى أولوية للمدخلات غير القابلة للرصد[2].

وتشمل هذه المستويات التالية :[3]

- **المستوى الأول:** وتشمل المدخلات الأسعار المتداولة في السوق النشطة ويمكن الوصول لها عند القياس (السوق النشطة هو السوق التي يتم فيها تداول الأصول بشكل متكرر وتوفر معلومات بشكل مستمر)؛
- **المستوى الثاني:** تشمل المدخلات خلاف المدخلات في المستوى الأول ويمكن معرفتها بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
- **المستوى الثالث:** تعتمد المدخلات في هذا المستوى على قيم غير متوفرة أو متاحة في السوق.

ثالثا: مزايا وعيوب القيمة العادلة

أ. **المزايا:**

1- تعكس القيمة العادلة واقع الوحدات الاقتصادية وتعبر عن المفهوم الشامل للدخل؛

2- تتفق القيمة العادلة مع التعبير العادل للقوائم المالية عن المركز المالي ونتيجة الاعمال والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية؛

[1] هيثم إدريس، واخرون، دور الاعتماد المزدوج للكلفة التاريخية والقيمة العادلة في تحقيق ملائمة وموثوقية البيانات المالية، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، المجلد6،العدد14، العراق،2011،صفحة138.

[2] علاء محسن شحم، هاني حميد مشجل، إمكانية تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 13 في البيئة العراقية، مجلة كوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد33، تصدر عن كلية الإدارة الاقتصاد، جامعة وسط، العراق،2019، صفحة110

[3] عادل حسان، القيمة العادلة بين النظرية والتطبيق، مجلة المرساة المصرفية، العدد21،فلسطين، 2019، صفحة13.

3- لا تتناول محاسبة القيمة العادلة فقط تسجيل اقتناء الموجودات بل تبحث في أبعد من ذلك وهي المخاطر المالية الناتجة عن الاحتفاظ بها وهي مخاطر اقتصادية ناشئة عن التقلبات في القيمة السوقية؛[1]

4- يؤدي الأخذ بالقيمة العادلة إلى زيادة الرفع المالي في أوقات الرخاء، وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة فاعلية الأسواق؛

5- أنه لا علاقة للقيمة العادلة بالظروف الاستثنائية، فهي أساس قياس يعتمد على ما هو متواجد في السوق؛[2]

6- تساعد المعلومات المبنية على القيمة العادلة في إجراء المقارنات بين المنشآت المتشابهة التي تستخدم القيمة العادلة، وهي أيضا تراعي محاسبة القيمة العادلة تغيرات القوة الشرائية لوحدة النقد؛

7- تزود محاسبة القيمة العادلة المستثمرين بوعي ونظرة تنبؤية مستقبلية لقيمة المنشأة.[3]

ب. <u>عيوب</u>

رغم مزايا القيمة العادلة إلا أنها تعرضت للعديد من الانتقادات أهمها:

1- تقوم محاسبة القيمة العادلة بمزج المكونات الاعتيادية الدائمة للدخل والمكونات غير الاعتيادية مثل الفائدة مع العمليات غير المتحققة في الأرباح والخسائر؛

2- السماح للوحدات الإقتصادية بحرية التصرف بإدارة الدخل وسلوكيات المحاسبة الأخرى؛

3- عندما تكون الأسواق غير نشطة فإن القيمة العادلة تنطوي على فكرة محددة عدم قدرتها على قياس اسعار العاملات الافتراضية بشكل موثوق بغض النظر عن إرشادات القياس المقدمة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية.[4]

---

[1] رنده حسن فرحان، أثر القيمة العادلة في خاصية ملائمة معلومات كشف الدخل ،مجلة الدراسات المحاسبية والمالية،المجلد4، العدد46،العراق،2019، صفحة23.

[2] خالد الجعارات، محمود الطبري، مخاطر القياس المحاسبي وانعكاسها في القوائم المالية إبّان الأزمة المالية العالمية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،جامعة بغداد، العدد34،العراق،2013،صفحة242

[3] جميل حسن النجار، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية ، المجلة الأردنية في إدارة الاعمال،المجلد9، العدد3، الأردن،2013،صفحة469.

[4] محمد عبد الواحد، تأثير معلومات القيمة العادلة على إدارة الكلفة ،مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ،العدد27، تصدر عن كلية الإدارة الاقتصاد، جامعة وسط، العراق،2017.

المطلب الثاني: تقنيات تقييم القيمة العادلة ومعيار ابلاغ المالي ifrs13

الفرع الاول : طرائق قياس القيمة العادلة

أولا: طرق القياس التي نص عليها مجلس معايير المحاسبية وتتمثل في [1]:

1- السوق النشط افضل لقياس القيمة العادلة وفي حالة عدم توفر ذلك يتم تقدير ما إذا كانت القيمة الدفترية قريبة من القيمة العادلة ، حيث يعتبر السعر المحدد في سوق نشط أفضل مقياس للقيمة العادلة؛

2- قد تستخدم كذلك الطرق الاتية لقياس القيمة العادلة:

- الأسعار السوقية المحددة للأدوات المالية المشابهة؛
- خدمات التسعير من جهة خارجي؛.
- نماذج التسعير الداخلية؛
- التدفقات النقدية المخصوصة.

ثانيا: الطرق الذي نص عليها معيار الأمريكي رقم 157

لقد حدد المعيار الأمريكي رقم 157 ثلاث أساليب لقياس القيمة العادلة وهي[2]:

- **مدخل السوق:** يستخدم مدخل السوق عند تقييم الأسعار الممكن مشاهدتها Observable وغيرها من المعلومات الملائمة التي توفرها عمليات السوق، بما في ذلك الأصول المتماثلة Identical أو المقارنةComparable .
- **مدخل الدخل:** ويستخدم مدخل الدخل عند التقييم لتحويل المبالغ المستقبلية إلي مبلغ موحد للقيمة الحالية اعتماداً على افتراض أن شركاء السوق هم السبب في تلك المبالغ المستقبلية.
- **مدخل التكلفة:** ويعتمد على المبلغ المطلوب حالياً لإحلال المقدرة الخدمية لأصل ما (إحلال التكلفة).

الفرع الثاني: المعيار المحاسبي ifrs13 القيمة العادلة

خصص مجلس المعايير المحاسبة الدولية معيار كامل خاص بالقياس القيمة العادلة لتوضيح ما تضمه حيث أضاف المجلس مشروع هذا المعيار الى جدول أعماله منذ سبتمبر 2005، وتم مناقشة الورقة في نوفمبر

[1] محمد حسان بن مالك، محمد بشير ب غوالي، اثر القياس المحاسبي المستند الى القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للشركات الناشطة في الجنوب الشرقي، مجلة الباحث، العدد15 صادر عن جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2015، صفحة173.

[2] رضا إبراهيم صالح، اثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية،المجلد46، العدد2، مصر،2009،صفحة25.

2006 ،وتم اصدار مسودة عرض قياس القيمة العادلة في ماي2009، أصدر المعيار في 12 ماي 2011،وبدأ العمل به في 1 جانفي 2013، هدف هذا المعيار الى[1]:

1. تخفيض التعقيد وتحسين التناسق في تطبيق مبادئ قياس القيمة العادلة بامتلاك مجموعة وحيدة أو مميزة من متطلبات لكل مقاييس القيمة العادلة ؛
2. التوصل الاكثر قياس موضوعي بشكل واضح بتوضيح تعريف القيمة العادلة ؛
3. لتحسين الشفافية بتعزيز الافصاح حول قياس القيمة العادلة ؛
4. لزيادة التقارب بين(IFRS & US GAAP) .

يتم تطبيق معيار ifrs13 عندما تسمح معايير الإبلاغ المالي الدولي الأخرى بقياس القيمة العادلة او الإفصاح عنها ، او للأصول والإلتزامات المالية التي تقاس بالقيمة العادلة أساس.

أولا: تعريف القيمة العادلة حسب المعيار IFRS13:يتم تعريف القيمة العادلة على أنها السعر الذي يتم استلامه لبيع أحد الأصول أو دفعه لتحويل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس ، ويشار إليه أيضًا باسم مبدأ البائع الذي يرغب العميل في الشراء.[2]

نجد أن هذا التعريف قد أوضح أن:

- القيمة العادلة هي السعر الذي يحدد في تاريخ القياس؛
- تحدد القيمة العادلة بين مشاركون في السوق وفق عملية منظمة؛
- يحصل البائع على مبلغ الذي حدد في تاريخ القياس وليس السعر الذي سجل بيه الشيء المباع.

ثانيا: القيمة العادلة للأصول غير المالية[3]:

إن قياس القيمة العادلة للأصل غير المالي يأخذ في الاعتبار قدرة المشارك في السوق على توليد المنافع الاقتصادية من خلال استخدام الأصل بأفضل وأحسن استخدام أو بيعه لمشارك آخر سيستخدم الأصل بأفضل وأحسن استخدام له.

1 صفاء مهدي راجي واخرون، قياس القيمة العادلة للموجودات الثابتة على وفق معيار الابلاغ المالي الدولي (IFRS 13)،مجلة المثنى للعلوم الاقتصادية والإدارية،المجلد9،العدد3،العراق،2019،صفحة148-149.

2 IFRS 13 Fair Value Measurement ، December 2012 (updated in February 2013).

3 علي محمود مصطفى خليل، منى مغربي محمد إبراهيم، تقييم مدى ملاءمة معلومات التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة طبقًا لمعيار التقرير المالى الدولى رقم 13في ضوء قواعد حوكمة الشركات، مجلة التجارة والتمويل، متوفرة على الرابط http://www.bu.edu.eg/portal/uploads/Commerce/Accounting ،25،2020/01/23:29.

شكل1-1: العوامل التي تؤخذ في الاعتبار لتحديد أفضل وأحسن استخدام للأصل غير المالي

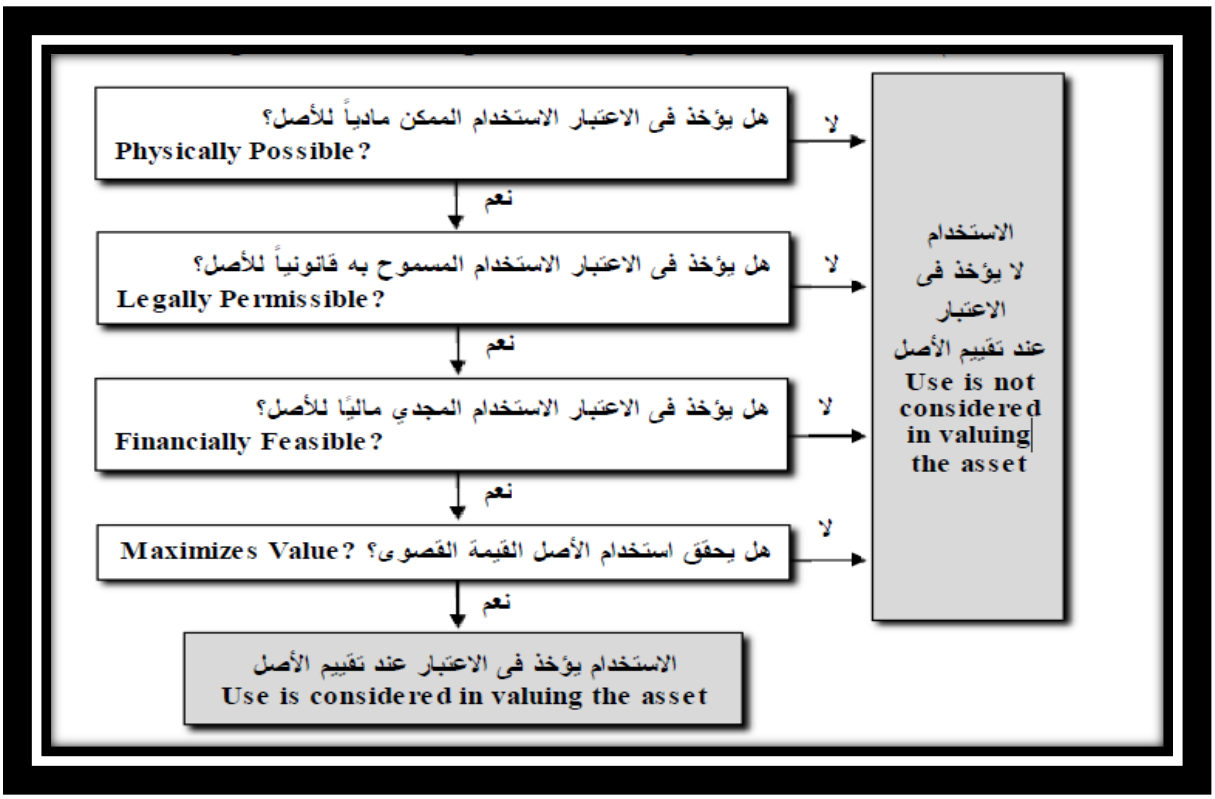

المصدر: على محمود مصطفى خليل، منى مغربي محمد إبراهيم، نفس المرجع، صفحة15.

ثالثا: القيمة العادلة عند الاعتراف الاولي : ان القيمة العادلة لأصل والتزام هي المبلغ الذي سيتم استلامه عند بيع الأصل أو المبلغ الذي سيتم تسديدة لتسوية الالتزام وهو ما يسمى سعر الخروج أو السعر النهائي ، وليس بالضرورة أن تبيع المنشأة الأصول بذات السعر المدفوع للحصول عليها، وليس بالضرورة أيضا ان يكون سعر تسديد الالتزام هو سعر نشوء الالتزام.[1]

رابعا: إرشادات قياس القيمة العادلة

وضع معيار الابلاغ المالي الدولي رقم 13 مجموعة من الارشادات لقياس القيمة العادلة وهي كالاتي[2]:

1. على الوحدة الاقتصادية ان تأخذ بالاعتبار خصائص الأصول والتزامات المنوي قياس القيمة الحالية له كما يأخذها المشاركين في السوق في عملية تسعير الموجودات المطلوب في تاريخ القياس ؛

[1] محمد أبو ناصر، جمعة حميدات، معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة،الأردن،2017، صفحة818.

[2] ريم محسن، منى كامل حمد، مشكلات القياس المحاسبي في ظل تبني معايير الابلاغ المالي الدولية IFRS 13 ، متوفرة على الرابط https://eco.nahrainuniv.edu.iq/wp -، 2020/01/23:44،25

2. يفترض في عملية قياس القيمة الحالية أن العملية تتم بشكل طبيعي ومنتظم وفي ظل ظروف السوق بتاريخ اجراء عملية التقييم ؛
3. يفترض بعملية قياس القيمة الحالية أن القياس يتم من خلال السوق الرئيس للأصول او سوق مماثل له او مشابه له ؛
4. يؤخذ بعين الاعتبار عند قياس القيمة الحالية للأصول غير المالية الاستعمال العالي والافضل للأصل ؛
5. يفترض بعملية قياس القيمة الحالية للإلتزامات المالية وغير المالية أدوات حقوق الملكية أن عملية نقل الاداة المالية تتم بين المشاركين في تاريخ اجراء القياس من دون تسويه أو ابطاء في عملية التسوية .

خامسا: أساليب التقييم

ان الهدف من استخدام تقنيات التقييم هو تقدير السعر المناسب لبيع الموجودات او لنقل المطلوب ضمن عملية منظمة تجري بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس وفي ظل ظروف السوق الحالية. هناك ثلاث تقنيات تقييم تستخدم على نطاق واسع في عمليات قياس القيمة العادلة هي[1]:

- **منهج السوق** :هو أسلوب تقييم يستخدم الأسعار والمعلومات الأخرى ذات الصلة الناتجة عن معاملات السوق التي تتضمن أصول او إلتزامات او مجموعة أصول والتزامات متطابقة او قابلة للمقارنة(مماثلة) مثل مؤسسة الاعمال.
- **منهج التكلفة** :وهو عبارة عن المبالغ الضرورية لتعويض قدرة الإنتاج أو الخدمة لأصل حيث تؤخذ التكلفة لشراء أصل بديل لاستخدام مقارن معدلة بالتدهور.
- **منهج الدخل**: هي أساليب التقييم التي تحول المبالغ المستقبلية الى مبلغ متداول واحد ويتم تحديد قياس القيم العادلة على أساس القيمة المشار اليها في توقعات السوق الحالية حول تلك المبالغ المستقبلية.

سادسا: إفصاح

يتطلب معيار ifrs13 من المنشأة الإفصاح عن المعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم المالية في الأمرين التاليين[2]:

1- الأصول و الإلتزمات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس متكرر او غير المتكررة في بيان المركز المالي بعد الاعتراف المبدئي بها، وتقنيات التقييم والمدخلات المستخدمة في تطوير هذه القياسات.
2- عند قياس القيمة العادلة باستخدام المدخلات غير القابلة للرصد بشكل كبير(مستوى3)، يتوجب الإفصاح عن تأثير تلك القياسات على الربح او الخسارة او الدخل الشامل للفترة.

1 قوادري عبلة، اثر استخدام القيمة العادلة على جودة المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية، مجلة الدراسات والأبحاث، العدد29،الجزائر،2016،صفحة333.
2 محمد أبو ناصر، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره،صفحة822.

المطلب الثالث: القيمة العادلة وفق النظام المحاسبي المالي

الفرع الأول: تعريف القيمة العادلة في ظل النظام المحاسبي المالي الجزائري

أولا: تعريف نظام محاسبي المالي الجزائري

بدأت عملية إصلاح المخطط المحاسب الوطني سنة 2001 ،من طرف عدة خبراء فرنسيين وبالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة وقد صدر النظام المحاسب المالي بموجب القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 .

يعرف النظام المحاسبي المالي، او كما يعرف بالمحاسبة المالية بأنه: نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفيها، وتقييميا وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيانة ، ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية.[1]

ثانيا:تعريف القيمة العادلة وفق النظام المحاسبي المالي

تبنى النظام المحاسبي المالي القيمة العادلة وأطلق عليها مصطلح القيمة الحقيقة حيث ذكرها في القسم الثاني "قواعد عام للتقييم "،من الباب الأول" قواعد تقييم الأصول والخصوم والأعباء والمنتوجات و إدراجها في الحسابات ،من جريدة الرسمية الصادر في25 مارس 2009.

ولقد عرفا نظام المحاسبي المالي القيمة العادلة في نفس العدد بأنها" المبلغ الذي يمكن أن يتم من أجله تبادل الأصل او خصوم منتهية بين الأطراف على دراية كافية وموافقة وعاملة ضمن شروط المنافسة الاعتيادية".[2] وتعرف المادة 6 من القرار رقم 09/08 القيمة العادلة على أنها: المبلغ الذي يمكن على أساسه تبادل أصل ما، أو انقضاء خصم ما، بين أطراف على اطلاع جيد ،راضية وتعمل ضمن شروط من المنافسة العادية.[3] نصت المادة 16 من الجريدة الرسمية الصادر في 28 ماي2008 على أنه [4]: تقييد في المحاسبة عناصر القوائم المالية وتعرض بالتكلفة التاريخية على أساس قيمتها عند تاريخ معاينتها دون الأخذ بعين الاعتبار أثار تغيرات الأسعار او تطور القدرة الشرائية للعملة، غير ان الأصول والخصوم الخصوصية مثل الأصول البيولوجية والأدوات المالية يتم تقييمها بالقيمة الحقيقة.

1 القانون 11/07 المتضم النظام المحاسبي المالي ،وزارة المالية(الجزائر)الجريدة الرسمية،العدد74،25 نوفمبر 2007،المادة الأولى،صفحة3.

2 الجريدة الرسمية، العدد19، وزراة المالية(الجزائر، 25 مارس2099،صفحة87.

3 القرار رقم 09/08، المؤرخ في 29 ديسمبر2009، المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي الخاص بالأدوات المالية للبنوك والمؤسسات المالية ،الجريدة الرسمة، العدد14، وزارة المالية(الجزائر)،25 فيفري2010،صفحة20.

4 المرسوم تنفيذي رقم 08-156 مؤرخ في26 ماي 2008، يتضمن تطبيق أحكام قانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر2017 المتضمن النظام المحاسبي المالي ، وزارة المالية (الجزائر)الجريدة الرسمية، العدد 27، 28 ماي 2008، صفحة12.

تحدد كيفيات تطبيق أحكام هذه المادة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.

إن الطريقة المتبعة في تقييم عناصر الميزانية المنصوص عليها في نظام المحاسبي المالي هي التكلفة التاريخية ، غير انه يوجد حالات استثنائية يمكن فيها اتباع احدى طرق التقييم التالية:

- القيمة العادلة.
- قيمة الإنجاز.
- القيمة المحينة.

أصناف المقيمة بالقيمة العادلة وفق نظام المحاسبي المالي الجزائري :

نص المشرع الجزائري في نظام المحاسبي المالي الجزائري SCF على مجموع من عناصر الميزانية يمكن تقييمها بالقيمة العادلة على الرغم من عدم امتلاك الجزائر لبورصة نشطة وكفئ وهي: التثبيتات العينية والمعنوية، الأصول المالية، المخزونات، الإعانات الحكومية، الأصول المالية الغير جارية، القروض والخصوم المالية الأخرى، تقييم الأعباء، والمنتجات، المالية الأخرى، عقود الإيجار التمويلي.[1]

الفرع الثاني : واقع تطبيق القيمة العادلة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

إن التطور المحاسبي الدولي كان نتيجة لعولمة الاسواق التي تتميز بالكفاءة، مما يجعل تقييم الاسهم والسندات ومشتقاتها وفقا لطريقة القيمة العادلة ممكنا، كتطبيق هذه الاخيرة أصبح ضورة تقتضيها الأوضاع الاقتصادية عند إعداد البيانات المالية، و تعاني المؤسسات الجزائرية من غياب ممثليها عن مسار التوحيد المحاسبي، والذي يعتبر الموضوع الرئيسي للمعايير المحاسبية و المعنى الأول بتطبيقها، خاصة ممثلي المؤسسات الاقتصادية من القطاع الخاص التي اصبح عددها في تزايد مستمر، بالإضافة الى ذلك يعد الانتقال الى النظام المحاسبي المالي مكلفا بالنسبة للمؤسسات وقد يؤثر على أدائها، كما أن بعض العناصر في النظام المحاسبي المالي لا تتلاءم وواقع المؤسسات الجزائرية على سبيل المثال مصاريف البحث والتطوير، حيث يتم معالجتها بطريقة مماثلة لما هو موجد في المعايير المحاسبة الدولية بالمقابل نجد مصلحة البحث والتطوير في المؤسسات الجزائرية لا تتميز بنفس الفعالية التي تحظى بها المؤسسات الأجنبية.[2]

1 حمدي فلة، تأثير استخدام محاسبة القيمة العادلة على مؤشرات المالية في المؤسسات الاقتصادية، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة دكتوراء، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2016،صفحة43-48.

2 بن اوذينة بوحفص، مدى جاهزية بيئة الأعمال في الجزائر لتطبيق محاسبة القيمة العادلة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات حصول على شهادة دكتوراء، قسم علوم تسيير، تخصص دراسات مالية، جامعة غرداية، غرداية،2020، صفحة201.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

سنتناول في هذا المبحث الدراسات السابقة باللغة العربية وباللغة الأجنبية حيث قسمنا هدا المبحث الى ثلاث مطالب وهي كالتالي:

- المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية
- المطلب الثاني: الدراسات باللغة الاجنبية
- المطلب الثالث: تعليق حول الدراسات السابقة

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية:

1- **هيثم إدريس، واخرون، دور الاعتماد المزدوج للكلفة التاريخية والقيمة العادلة في تحقيق ملائمة وموثوقية البيانات المالية، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، المجلد6 ، العدد14، العراق،2011 .**

ويتلخص هدف هذه الدراسة الى بيان تأثير إعادة تقييم الأصول بالقيمة العادلة على موثوقية وملائمة القوائم المالية في شركات المساهمة، وتتمحور إشكالية الدراسة حول أثر اعتماد الكلفة التاريخية على ملائمة القوائم المالية لاتخاذ القرارات الرشيدة. وتمثل الحدود المكانية في شركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي، واعتمد الباحث على المنهج الوصفي واستخدم الاستبيان، وتوصلت نتائج دراسة الى:

1- البيانات المالية المعدة وفقا لإعادة تقدير الأصول بالقيمة العادلة تساعد على إصدار التقارير المالية بالوقت الملائم؛

2- هنالك إمكانية للتحيز في عملية قياس البيانات المالية المعدة وفقا للقيمة العادلة.

وأوصى الباحث ب:

1. تعديل التعليمات الخاصة بتطبيق إعادة تقدير الأصول حسب القيمة العادلة من قبل الجهات المعنية لتقليل الاجتهادات والتقديرات الشخصية في تقييم القيمة العادلة وتخفيض التحيز في علمية قياس البيانات المالية المعدة وفقا للقيمة العادلة إلى أدنى حد ممكن؛
2. مراعات الإفصاح عن أثر التقييم بالقيمة العادلة بما ينسجم مع دقة البيانات المالية ومعايير المحاسبة الدولية.

2-**كلثوم عبد الستار، القيمة العادلة كمدخل للقياس المحاسبي وتأثيرها على جودة المعلومات المحاسبية والمالية، مذكرة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة الوادي، الوادي، 2014/2013.**

هدفت هذه الدراسة الى معالجة موضوع القيمة العادلة كمدخل للقياس المحاسبي وتأثيره على جودة المعلومة المحاسبية والمالية حيث وجدت ان المحاسبة في المؤسسات الاقتصادية تهدف الى معرفة ما يجري

داخلها وإعطاء صورة صادقة لكل المهتمين بشؤونها داخلها وخارجيا، وانطلقت الدراسة من إشكالية بعنوان: ما مدى اعتبار القيمة العادلة مدخل للقياس المحاسبي وتأثيرها على جودة المعلومة المحاسبية والمالية؟

واعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي واستخدم في جانب التطبيقي أداة الاستبيان، المقابلة، الملاحظة، أما بالنسبة لمجتمع الدراسة فتمثل في الخبير المحاسبي، ومحافظ الحسابات، والأكاديميين الموجودين في كل من ولاية الوادي، بسكرة، قسنطينة.

وخلصت الدراسة الى أن القيمة العادلة لها أثر ايجابي على جودة المعلومة المحاسبية ،والمالية فهي تساعد على تقديم معلومات مفيدة وملائمة؛ كما تعكس الواقع الاقتصادي وهذا ما يرغب فيه المستثمرون ومستخدمو القوائم المالية من أجل اتخاذ القرارات الرشيدة وجلب رؤوس الاموال وتفعيل نشاط السوق المالي وبالتالي فهي انسب بديل للقياس المحاسبي.

ومن أهم التوصيات التي ذكرها الباحث نجد:

- اجراء المزيد من البحوث التطبيقية في مجال المحاسبة عن القيمة العادلة تتناول تطور وتوحيد المعايير الخاصة بالقياس والافصاح عن القيمة العادلة وذلك لتوفير معلومات محاسبية ذات جودة عالية تساهم في ترشيد القرارات؛
- إعطاء أهمية أكبر للقياس المحاسبي وذلك للدور الذي يلعبه في إعداد قوائم مالية ذات شفافية ومصداقية.

3- علاء محسن شحم، القياس بالقيمة العادلة على وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 13 وانعكاسه على القرارات الاستثمارية، رسالة مقدمة لاستكمال الحصول على شهادة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة واسط، العراق،2019.

هدف الباحث في دراسته الى دراسة إمكانية التوصل الى أساليب القيمة العادلة وطرائق قياسها، لتكون أكثر ملائمة للبيئة العراقية، وتمحور الإشكالية حول انعكاسات قياس بالقيمة العادلة وفق IFRS13 على القرارات الاستثمارية.

واقتصر الباحث دراسته على عينة من المؤسسات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، واعتمد في معالجة هذا الموضوع على المنهج الوصفي باستخدام أداة دراسة الحالة وخلص الي :

- عدم التزام الوحدات الاقتصادية بالمعايير المحاسبية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية وبالخصوص معيار ifrs13 مما انعكس سلبا على الواقع المهني والاقتصادية وكذلك على قرارات الاستثمارية؛

- ان معلومات محاسبة القيمة العادلة أكثر ملائمة كما إن إعداد القوائم المالية بالقيمة العادلة في ظل إطار معيار IFRS13 أكثر نفعا وفائدة لمستخدمين التقارير المالية والمستثمرين بشكل خاص.

وتمثلت التوصيات في:

- العمل على تطوير المبادئ والأساليب والطرائق التقليدية التي يرتكز عليها القياس المحاسبي؛
- التزام الوحدات الاقتصادية بالقياس والافصاح عن القيمة العادلة على وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS13 وتطبيقها على الأصول المالية كافة التي تتطلب القياس بالقيمة العادلة بالشكل الذي يلبي حاجات المستثمرين، من خلال ملائمة المعلومات ودقتها مما يساعد المستثمرين في اتخاذ القرارات.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

1- دراسة (Jing Li, ParkSang Kyu) بعنوان:

The Role of Fair Value Accounting for Investment in Securities: Evidences from the Chinese Stock Exchanged Market , journal SciRes research, vole2, South Korea,November2010.

هدفت الباحث الى دراسة توافق قياسات محاسبة القيمة العادلة في الاستثمارات مع حماية الاستثمارات، من خلال دراسة الباحث توصل الى ،ان هناك توافق بين سعر السندات ومعلومات القيمة العادلة المقاسة، تأثير كبير لقياس القيمة العادلة في الشركات الصينية، وجود علاقة وثيقة بين ورادات السندات ومعلومات القيمة العادلة المقاسة.

2- دراسة (Wayne Landsman) بعنوان:

Fair value accounting for financial instruments, BIS Working Papers, No 209, Australia , August 2006.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى ملائمة المعلومات التي يقدمها تطبيق القيمة العادلة ، وتم استخدام المنهج الوصفي واستعانة بأداة الاستبيان، وتمحورت الإشكالية حول معرفة الى أي مدى تدعم المؤسسات المالية في أستراليا وسنغافورا تطبيق القيمة العادلة في قياس أدواتها المالية، وقام الباحث بمقارنة ما بين القوائم المالية لهذه المؤسسات عندما تقوم جميعها بتطبيق القيمة العادلة وتوصل الباحث من خلال دراسته الي ان هناك حيادي في دعم تطبيق القيمة العادلة على جميع الأدوات المالية على أن البنوك الاسترالية أظهرت معارف أكثر مقارنة بسنغافورا في تطبيق القيمة العادلة وأن هناك قابلية أكبر للقياس المحاسبي بالقيمة العادلة في أستراليا مقارنة بسنغافورة

3- دراسة(Bassam Kazmouz) بعنوان:

The Effect of Applying Fair Value on the Financial Statements of UK Leading Companies, Thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for granting a master's degree, specialty Accounting and Finance, university of Essex , Britain,2011.

تمحورت اشكاليتها حول كيفية تأثير القيمة العادلة في تزويد السوق بالمعلومات المساهمة في تطوير وزيادة النمو في الأسواق المالية؟، ونجد هدف الدراسة متمثل في توفير معلومات مالية مقارنة حول العالم لصالحين المستثمرين والصاع، التأكيد على فعالية المعلومات المالية ورأس المال المستثمر، وضع قاعدة متينة لتطوير الاقتصاد العالمي ، اعتمد الباحث على منهج الوصفي وأسلوب دراسة حالة ومن خلال درستها توصلت الي أن تأثيرات القيمة العادلة سواء كانت غير واضحة أو سلبية يبقى دورها كبير ،هناك صلة مميزة بين تقلب عائد الأسهم والقيمة العادلة المقاسة في معلومات الشركة المدرجة .

المطلب الثالث: تعليق حول الدراسات السابقة

سوف نقوم بتحديد نقاط التشابه ونقاط الإختلاف بين الدراسات سابقة الذكر في المطلبين الأول والثاني، ودراستنا الحالية:

- ❖ أوجه التشابه:
  - كل الدراسات تشترك مع دراستنا في متغير المستقل ألا وهو القيمة العادلة؛
  - إعتماد جميع الدراسات السابقة ودراستنا على المنهج الوصفي.
- ❖ أوجه الإختلاف:
  - الحدود الزمنية لدرستنا والدراسات السابقة تختلف بإضافة الى الحدود المكانية؛
  - نوع الوثائق المستعملة في الجانب التطبيقي؛
  - طريقة معالجة الجانب التطبيقي؛

خلاصة الفصل

تعد المؤسسة القوائم المالية ومن أهم هذه القوائم قائمة المركز المالي (الميزانية) حيث يجب أن تعكس هذه القائمة الأحداث المالية الحقيقية التي قامت بها المؤسسة، ولابد أن تكون ملائمة لكل من المؤسسة ومستخدمين ومتخذي القرارات.

يتم إعداد الميزانية وعرضها بعد قياس وتقييم عناصرها وهنا تكمن أهمية طريقة القياس التي تتبعها المؤسسة في تقييم ممتلكاتها والتزاماتها، بحيث يجب أن تعتمد على الطريقة التي تكسب معلومات جودة عالية ومصداقية ، وهذا الهدف التي تسعى لتحقيقه جميع المؤسسات.

الفصل الثاني:

الجانب التطبيقي لدراسة حالة لملبنة زلفانة للحليب ومشتقاته

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي لدراسة حالة لملبنة زلفانة للحليب ومشتقاته

تمهيد:

من خلال الفصل الأول قد تم التطرق الى الجانب النظري للميزانية وعناصرها ،ولطريقة القيمة العادلة من حيث كيفية قياسها والضوابط ،والشروط التي تحكمها بالإضافة الى الإشارة لواقع تطبيق القيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي، وبعد هذا العرض النظري لمتغيرات الدراسة سوف نحاول في هذا الفصل التطرق الى الجانب التطبيقي واسقاط الجانب العرض المعرفي على الواقع التطبيقي على ملبنة زلفانة للحليب ومشتقاته، حيث سيتم التحليل في إعادة تقييم بنود ميزانية المؤسسة أي أصولها وخصومها لسنة 2017 بالقيمة العادلة بدل من القياس بالتكلفة التاريخية التي تتبعه المؤسسة وسائر المؤسسات الجزائرية، بالإضافة الى تحليل النتائج المتحصل عليه ، ومن أجل هذا تم تقسيم هذا الفصل الى:

المبحث الأول: تقديم عام حول المؤسسة محل الدراسة

المبحث الثاني: منهج الدراسة وطريقة التقييم المتبع في مؤسسة

المبحث الثالث: إعادة تقييم عناصر ميزانية المؤسسة محل الدراسة

المبحث الاول: تقديم عام حول المؤسسة محل الدراسة

سيتم في هذا المبحث تقديم نبذة عن المؤسسة محل الدراسة، بواسطة المعلومات التي تحصلنا عليها من طرف المؤسسة، وبالإضافة الى مصادر خارجية حيث سنتطرق الى :

المطلب الأول: تعريف مؤسسة ملبنة زلفانة للحليب ومشتقاته.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لملينة زلفانة للحليب ومشتقاته.

المطلب الثالث: مهام وأهداف ملبنة زلفانة للحليب ومشتقاته.

المطلب الأول: تعريف ملبنة زلفانة للحليب ومشتقاته

مؤسسة زلفانة للحليب هي ملبنة لإنتاج الحليب ومشتقاته، تأسست في شهر افريل من سنة 2017، تقع في بلدية زلفانة على مستوى الطريق المؤدي الي بلدية القرارة ، وهي مؤسسة تحت إطار شركة ذات المسؤولية المحدودة برأس مال مقدر ب 100000.00دج وهي أول ملبنة في بلدية زلفانة، تقدم لزبائنها سلسلة من المنتوجات، وتتمثل في حليب طبيعي كامل الدسم، لبن طبيعي مبستر، تهدف الي تنويع في منتجاتها في المستقبل، تطمح لتوسيع حصتها السوقية ، وتطوير الخبرات، والمساهمة في نمو الاقتصاد الوطني وطبع تحقيق ميزة تنافسية.

الجدول رقم II-1 :البطاقة التقنية لمؤسسة زلفانة للحليب ومشتقاته

إسم المؤسسة	زلفانة للحليب ومشتقاته
النشاط	إنتاج الحليب
الصفة	مؤسسة خاصة
رأسمال	100000.00دج
المدير	السيد : بن خليفة عادل
موقع الإنتاج	حي واد نور بلدية زلفانة ولاية غرداية
النشأة	أفريل 2017
الاتفاقية	2017/04 في 2017/04/26
المساحة	2500م3
المنتجات	حليب طبيعي كامل الدسم، لبن طبيعي مبستر
الموارد الاجتماعية والاقتصادية	اليد عاملى:14 عامل وعاملتي تنظيف

عدد الموردون	11 مورد: حليب ابقار
قدرة إنتاجية اليومية	2000لتر/اليوم
رقم الاعمال اليومي	12000 دج/لليوم

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة

الشكل رقم II-1: يوضح موقع مؤسسة زلفانة للحليب ومشتقاته

المصدر: من موقع gbs

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لملبنة زلفانة للحليب ومشتقاته

الشكل رقم II-2 : الهيكل التنظيمي لمؤسسة زلفانة للحليب ومشتقاته

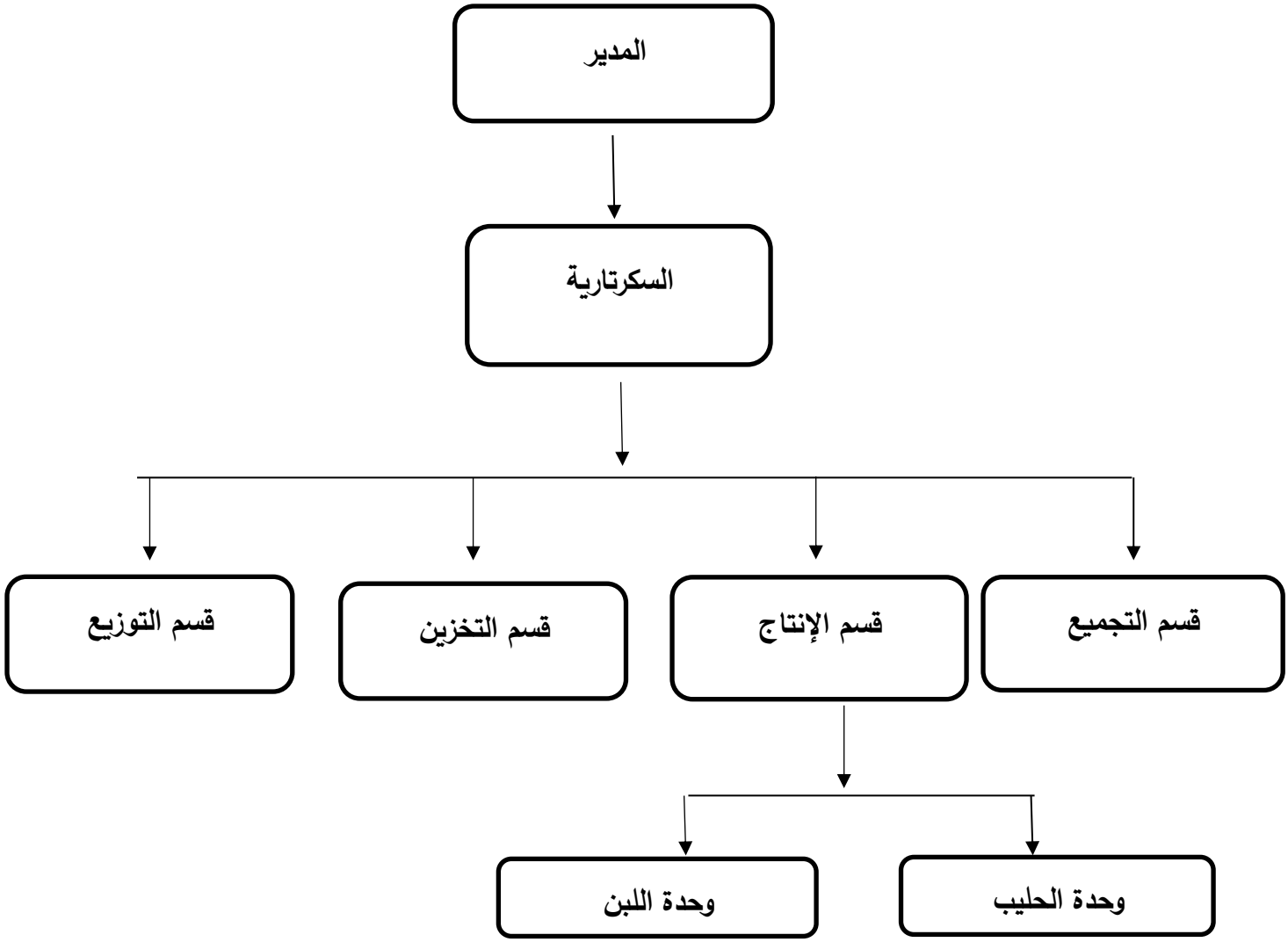

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة

من خلال الهيكل التنظيمي الموضح في الشكل نتطرق إلي الأقسام التالية:

المدير: وهو المكلف بالإشراف على الملبنة، وتجدر الإشارة بنا الى ان مدير الملبنة ليس هو صاحب الملبنة ،تتمثل مهمته المدير في مؤسسة زلفانة للحليب فيما يلي :

- القيادة والإشراف والتنسيق بين مختلف الأقسام؛
- تحديد الأهداف ؛
- السعي لتحقيق الأهداف المسطر؛

- وضع الاستراتيجية العامة للمؤسسة؛
- يهتم بشؤن المؤسسة بما يتعلق بمراقبة سير خط تطورات رقم الأعمال والسهر على كيفية تعظيمها؛
- يقوم بإتخاذ القرارات ؛
- توظيف وعزل العمال؛
- البحث عن موردين؛
- توقيع العقود مع الموردين والزبائن؛
- جمع الفواتير ؛
- القيام بعملية سداد الديون ، وتحصيل الإيرادات؛
- ارسال الفواتير والوثائق الى محاسب المتعاقد مع المؤسسة.

وجدنا أن مدير مؤسسة زلفانة للحليب يقوم بأغلب الأمور الإدارية ،وهذا راجع الى أن المؤسسة حديثة النشأة ولا تمتلك طاقم إداري ، فالطاقم الإداري في المؤسسة محل الدراسة متشكل من مدير وسكرتاريا فقط.

سكرتاريا: يتمثل السكرتاريا في مؤسسة محل الدراسة من شخص واحد، متمثل في كاتب إداري والذي يهتم بشؤون المدير ومكلف أيضا بـ:

- إستقبال زوار المؤسسة؛
- تنظيم للمواعيد؛
- ترتيب وتنظيم وثائق الضرورية في الأرشيف؛
- إرسال وإستلام الوثائق والمراسلات؛
- فهرست وتسجيل البريد الوارد والصادر.

قسم التجميع: يتكفل هذا القسم بالمهام التالية:

- جمع الحليب من موردي المؤسسة والمتمثلين في مربي المواشي ؛
- تجميع المواد اللازمة للإنتاج من مختلف المصادر؛

قسم الإنتاج: يعتبر هذا القسم أهم قسم في المؤسسة إذا يتم على مستوى القيام بنشاط الرئيس للمؤسسة:

- مزج عوامل الإنتاج من ماء ساخن وحليب أبقار بالإضافة الى مواد أخرى ؛
- تعبئة الحليب المنتج في أكياس ؛
- تعبئة اللبن المنتج في القارورات الخاصة بها

- وضع الأكياس في صناديق وترسل الى مصلحة التخزين.

قسم التخزين: يتم في هذا القسم القيام بي:

- تخزين المواد الأولية المشترات ؛
- تخزين المنتجات بعد انتاجها وقبل توزيعها.

قسم التوزيع: وهو القسم المكلف بتوزيع الحليب واللبن لجميع العملاء ، فالمؤسسة محل الدراسة تتمثل زبائنها في أصحاب المحلات التجارية المتواجدة على مستوى بلدية زلفانة، فهي تقوم بإيصال المنتجات الى غاية محلات زبائنها.

ومن خلال الشكل رقم II-2 للهيكل التنظيمي للمؤسسة نلاحظ أنه لا يوجد قسم للمحاسبة و مخبر التحاليل، وذلك بسبب أن المؤسسة حديثة النشاءة ،وقد تمت أثناء نشأتها التعاقد مع مكتب المحاسبة ،ومخبر التحليل، فالمؤسسة تقوم بجمع الفواتير وجميع الوثائق المتعلق بالمحاسبة ، وترسلها الى المحاسبة الذي بدوره يقوم ب:

- تقييدها وتسجيلها ؛
- إعداد اليوميات الخاصة بالمؤسسة؛
- إعداد ميزان المراجعة
- إعداد القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة،

أما بالنسبة لصيانة المعدات والآلات فالمؤسسة تستعين بعمال صيانة خارجيين.

المطلب الثالث: مهام وأهداف ملبنة زلفانة للحليب ومشتقاته

الفرع الأول: مهام ملبنة زلفانة للحليب و مشتقاته

- توفير منتوج الحليب ومشتقاته؛
- تطوير و تشغيل وإدارة الترابط مع المستهلكين؛
- الدخول في منافسة.

الفرع الثاني: أهداف ملبنة زلفانة للحليب ومشتقاته

تهدف مؤسسة زلفانة للحليب إلى :

- الحصول على أكبر عدد ممكن من المستهلكين؛
- جذب وتطوير أفضل المواهب؛
- جعل المنتج متاحة للسكان علي تراب البلدية؛
- توفير حلول سهلة والوصول إليها والتي تلبي احتياجات السوق؛
- تحقيق التميز في جميع الأعمال؛
- الحصول علي حصة سوقية ؛
- صيانة و تطوير القيادة؛
- إنشاء الإجراءات لوفاء زبائنها؛
- الزيادة في الإنتاج وحجم المبيعات؛
- البحث عن أسواق جديدة؛
- السعي الى جعل المؤسسة أكبر وزيادة توظيف أكبر عدد من عمال.

المبحث الثاني: منهج الدراسة و طريقة التقييم المتبعة في المؤسسة

سنعرض في هذا المبحث المنهج المتبع لإتمام الجانب التطبيقي لدراستنا ، وأيضا ميزانية المؤسسة و العناصر المشكلة لها بالإضافة الى طريقة القياس المحاسبي التي تتبعها المؤسسة،

تم تقسيم المبحث الى:

المطلب الأول: منهج الدراسة ومجتمع العينة.

المطلب الثاني: عرض ميزانية مؤسسة محل الدراسة.

المطلب الثالث: مكونات ميزانية المؤسسة محل الدراسة وطرق تقييمها.

المطلب الأول: منهج الدراسة ومجتمع العينة

الفرع الأول: منهج الدراسة

من أجل تحقيق الأهداف المبتغاة من هذا البحث قد اتبعنا طريقتين لتحقيقها وهما:

أولا: هي التعرض لكل ما يتعلق بموضوع الدراسة من النظريات ودراسات سابقة ولاستفادة منها من خلال وسائل جمع المعلومات المتمثل في الكتب والمجلات والمقالات والقوانين والملتقيات و.. .

ثانيا: لقد لجأنا إلى الجانب العلمي الميداني، وفيه قمنا بتطبيق أداة الدراسة التي كانت عبارة عن دراسة حالة للمؤسسة بإضافة الى تحليل وثائق المؤسسة ، حيث إعتمدنا في دراسة الحالة على ميزانية المؤسسة لسنة 2017، بإضافة الى مقابلات شفوية مع محاسب المعتمد للمؤسسة.

الفرع الثاني: مجتمع وعينة البحث

يتكون مجتمع الدراسة من ملبنة زلفانة للحليب ومشتقاته المختصة في انتاج الحليب واللبن .

تضمن الجانب الميداني للبحث، دراسة حالة المؤسسة زلفانة للحليب ومشتقاته ومن أسباب اختيارها محل دراسة هو:

- هي المؤسسة الوحيدة التي تم قبولنا من طرفها؛
- هي المؤسسة الوحيدة التي قبلت أن تقدم لنا المعلومات الخاصة بيها من ميزانية وجدول اهتلاكات؛

- من المؤسسات غير المكررة من قبل الطلبة في اعداد الدراسة الميدانية،
- سهولة التنقل والوصول للمؤسسة لأخذ المعلومات المطلوبة لاستكمال الدراسة.

المطلب الثاني: عرض ميزانية مؤسسة محل الدراسة

من أجل إعادة تقييم عناصر الميزانية للمؤسسة محل الدراسة بالقيمة العادلة سوف نتبع ما يلي :

1- عرض ميزانية المؤسسة محل الدراسة؛

2- عرض التفصيلات الخاص بعناصر المكونة للميزانية؛

3- الفصل بين العناصر التي نستطيع إعادة تقييمها بالقيمة العادلة وعناصر التي لا نستطيع إعادة تقييمها؛

4- معرفة القيمة السوقية للعناصر محل التقييم ؛

5- القيام بإعادة التقييم العناصر؛

6- إظهار الفرق في الحساب رقم 105 إعادة التقييم؛

7- إعداد الميزانية بالمبالغ الجديدة .

أولا: ميزانية المؤسسة لسنة 2017.

الجدول رقم II-2 : يوضح أصول المؤسسة لسنة2017.

الأصول	2017			2016
البيان	الإجمالي	الاهتلاكات وخسائر القيمة	صافي	صافي
الأصول الغير جارية				
شهرة المحل				
التثبيتات الغير ملموسة				
التثبيتات الملموسة				
الأراضي				
المباني	25 851 250		25 851 250	
التثبيتات العينة الأخرى	26 735 657	5 141 726	21 593 931	
التثبيتات في شكل إمتياز				
التثبيتات الجارية				
التثبيتات المالية				
مساهمات أخرى وحسابات دائنة مرتبطة				
سندات أخرى مثبتة				
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية				
الضرائب المؤجلة عن الأصول				

اجمالي الأصول الغير جارية	52 586 907	5 141 726	47 445 181	
الأصول الجارية				
المخزون الجاري	468 137		468 137	
الحسابات الدائنة والاستخدامات المماثلة				
الزبائن				
المدينون الاخرون				
الضرائب ومشابهها				
حسابات دائن أخرى واستعمالات مماثلة				
قيم جاهزة وما يماثلها				
توظيفات واصول مالية أخرى جارية				
الخزينة	3 881 446		3 881 446	
إجمالي الأصول الجارية	4 349 583		4 349 583	
إجمالي الأصول	56 936 491	5 141 726	51 794 765	

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعلومات الموجودة في ميزانية المؤسسة (الملحق رقم01)

الجدول رقم II-3: يوضح خصوم المؤسسة لسنة2017.

الخصوم	صافي 2017	صافي 2016
رؤوس الأموال الخاصة		
رأس المال تم إصداره	100 000	
رأس المال الغير مطلوب	51 014 027	
علاوات واحتياطات-الاحتياطات المدمجة		
فارق إعادة التقييم		
فارق المعدل(1)		
نتيجة الصافية- نتيجة الصافية للحصة المجمعة	622 698	
رؤوس الأموال الخاصة- الترحيل من جديد-		
حصة الشركة المجمعة(1)		
حصة المساهمين بالأقلية (1)		
مجموع(رؤوس الأموال الخاصة) I	51 736 726	
الخصوم الغير جارية		
قروض وديون المالية		
ضرائب(مختلفة ومخصصة)		
ديون اخرى غير جارية(ديون إستثمارات)		
المخصصات والايرادات المؤجلة		
مجموع (الخصوم الغير جارية)II		
خصوم جارية		
موردون وحسابات الملحقة	37 789	
ضرائب		
ديون أخرى	20 250	
خزينة سالبة		

مجموع(خصوم جارية) III	58 039	
مجموع للخصوم	51 794 765	

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعلومات الموجودة في ميزانية المؤسسة(الملحق رقم01)

ثانيا: التعليق حول جانب الأصل لميزانية المؤسسة:

نلاحظ مما سبق أن ميزانية المؤسسة محل الدراسة ليست كبيرة ولا تحتوى على أغلب العناصر المكونة للميزانية في العادة.

- ففي جانب الأصول نلاحظ :
- وجود المبالغ الخاصة بالمباني و التثبيتات العينية الأخرى فقط بالنسبة للأصول المتداولة؛
- عدم وجود مبلغ الاهتلاكات الخاص بالمباني؛
- الأصول غير المتداولة هي متشكلة من المبالغ الخاصة بالمخزونات والخزينة.
- اما جانب الخصوم فنجد العناصر المشكلة للخصوم هي:
- رأس المال الصادر؛
- رأس المال الغير مطلوب(مدعوا)؛
- الموردون والحسابات الدائنة؛
- ديون أخرى.

ملاحظة: إن مجموع رؤوس الأموال الخاص الموجودة في جانب الأصول والخصوم هو 765 794 51 دج إلا إنه عند حسابه في جانب الأصول نجده 764 794 51 دج أي أن الفرق 1دج.

المطلب الثالث: مكونات ميزانية المؤسسة محل الدراسة

تتكون ميزانية المؤسسة محل الدراسة مثلها مثل جميع المؤسسات من جانبين أصول وخصوم ، وبالطبع كل من الجانبين يتكون من مجموعة من العناصر، حيث نلاحظ ان ميزانية المعد من طرف الملبنة هي معد وفق ما نص عليه المشرع الجزائري، وتتبع طريقة التكلفة التاريخية في قياس أصولها وخصومها، وتطبق عليها معدلات الاهتلاكات الخطي، وأقساط الاهتلاك الثابت.

الفرع الأول: أصول المؤسسة

من خلال الجدول رقم (**II-2**) الذي يوضح أصول المؤسسة بإضافة الى المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة نجد أن المبالغ المشكل لمجموع أصول المؤسسة محل الدراسة تتكون من :

- ✓ مبالغ المباني؛
- ✓ مبالغ التثبيتات العينة الأخرى؛
- ✓ مبالغ المخزون الجاري؛
- ✓ مبالغ الخزينة.

ملاحظة

من خلال ما تحصلنا عليه من معلومات حول مؤسسة لاحظنا ما يلي:

- الميزانية التي تحصلنا عليها هي ميزانية المؤسسة لسنة الأولى من نشأتها؛
- لا يوجد شهرة للمحل لأن المؤسسة لازالت في عامها الأول من نشأتها ولا تمتلك أي شهرة للمحل ؛
- قيمة الأراضي لم تظهر في ميزانية المؤسسة لأن مالك المؤسسة طلب من محاسب المعتمد ألا يدرجها في الميزانية لأسباب لم أستطع الحصول عليها؛
- لا يوجد مبالغ الزبائن لأن المؤسسة ليس لها زبائن دائمون ومبرمة معهم عقود، بل هي تتعامل مع أصحاب المحلات الخاصة ويزداد وينقص عدد الزبائن علا حسب حاجات السوق والمشترين؛
- بالنسبة لباقي العناصر المشكل للأصول المبالغ الخاص بها لا توجد يعني 00؛

أولا: الأراضي

تقع مؤسسة زلفانة للحليب ومشتقاته فوق أرض تبلغ مساحتها2000 متر مربع، تم شرائها سنة 2013 ، لم يتم إدراج قيمة الاراض في ميزانية المؤسسة بناء على طلب مالكها ،[1] لذلك لن نقوم بإعادة تقييمها.

[1] مقابلة شفوية مع محاسب المؤسسة السيد شنيني يوم 19 مارس 2020.

ثانيا: المباني

تمتلك المؤسسة كباقي المؤسسة مباني خاصة بها وتختلف هذه المباني من مؤسسة الى أخرى على حسب النشاط التي تمارسه المؤسسة، فالمؤسسة محل الدراسة تمتلك مباني مساحته 1500 متر مربع وثمنها 25 851 250.00 دج .

الجدول رقم II-4: يوضح المباني الموجودة بالمؤسسة محل الدراسة

البيان	المساحة	الثمن
المبنى الخاص بالإدارة	500	8 617 083,34 دج
المبنى الخاص بالمصنع	1000	17 234 166,66 دج
المجموع	1500	25 851 250 دج

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة

لم تقم المؤسسة باحتساب الاهتلاك الخاص بالمباني لأسباب لم نتحصل عليها.

ثالثا: التثبيتات العينة الأخرى والمتمثل في المعدات وأدوات الصناعية

تضع المؤسسة جميع معداتها، وأدواتها ووسائل النقل، و أدوات الاعلام الالي، ومختلف التثبيتات العينية في عنصر واحد، وهو عنصر التثبيتات العينية الأخرى .

الشكل رقم II-5: يوضح تقسيم التثبيتات العينة الأخرى في المؤسسة

البيان	التاريخ	معدل اهتلاك	مبلغ الشراء	مبلغ الاهتلاك	المبلغ الصافي
تجهيزات عينية	01/01/2017	%20	25 162 777,77 دج	5 032 555,55دج	20 130 222,22 دج
تجهيزات عينية	01/03/2017	%20	655 023,60دج	109 170,60دج	545 853,00 دج
تجهيزات عينية	16/12/2017	%20	568 939,00 دج	-	568 939,00 دج
تجهيزات عينية	21/12/2017	%20	384 917,40 دج	-	384 917,40 دج
المجموع			26 735 657 دج	5 141 726 دج	21 593 931 دج

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معلومات المقدمة من طرف المؤسسة(الملحق رقم 04)

- إن مبلغ الاهتلاكات الموجود في الميزانية هو خاص بالتجهيزات الأولى والثانية المذكورة في الجدول السابق.

- من خلال الملاحق رقم 4 التي تم الحصول عليه من طرف المحاسب المعتمد المتعاقد مع المؤسسة استطعنا إنجاز الجدول السابق، لكن لم نستطع الحصول على التفصيلات المتعلقة بكل تجهيز بحيث ان المؤسسة قد قسمت تثبيتاتها العينة الى ثلاث عناصر كل عنصر يحمل اسم تجهيزات عينية ويظم فيه مجموع من التجهيزات، نحن لم نستطع الحصول على التفصيلات المكونة لكل عنصر لكن استطعنا حصر جميع التثبيتات الموجودة في المؤسسة عن طريق معلومات قدمها لنا محاسب المعتمد للمؤسسة ،وأيضا قمنا بزيارة ميدانية للملبنة بإضافة الى مقابلة شفوية مع مدير الملبنة.

ومما سبق استطعنا حصر اهم ما تمتلكه المؤسسة والتي تتمثل مبلغ التثبيتات العينة في المؤسسة فيما يلي:

- **الألات والمعدات**

✓ 6 خزنات تبريد سعة 6000 لتر؛

- ✓ آلة لنزع الدسم سعة 200 لتر في الساعة
- ✓ آلتين لتعليب وتغليف سعة 6000 لتر في الساعة للآلة الواحدة؛
- ✓ آلة لتسخين الماء سعة 3000 لتر لساعة؛
- ✓ آلة تقوم بخلط البودرة مع ماء ساخن ؛
- ✓ آلة لصنع الجبن (لحد الآن المؤسسة لا تعمل بها)؛
- ✓ آلة لصنع الزبادي(لحد الآن المؤسسة لا تعمل بها)؛
- ✓ 3 غرف تبريد؛

- **معدات النقل**

- ✓ سيارة سياحية نوع Foton ؛
- ✓ شاحنة نوع JMS؛
- ✓ خزان ؛
- ✓ شاحنة تبريد Hyundai ؛
- ✓ شاحنة Hyundai ؛

- **التثبيتات العينة الاخرى**

- ✓ هاتف+ فاكس؛
- ✓ طابعة ؛
- ✓ جهاز حاسوب؛
- ✓ مكتب؛
- ✓ 10 كراسي
- ✓ رفوف معدنية؛
- ✓ أدوات ومعدات أخرى مثل:
  - أبواب ونوافذ؛
  - تخطيط الكهرباء؛
  - تخطيط الغاز؛
  - تخطيط الماء.

رابعا: المخزون الجاري

المخزون الجاري في الملبنة محل الدراسة هو عبارة عن أكياس و قارورات التغليف والتعبئة، فالحليب واللبن لا يبقى في المخازن كثير مدة بقائه في المخزن لا تتجاوز اليوم.

الفرع الثاني: خصوم المؤسسة

بالنسبة لجانب الخصوم الخاص بالمؤسسة الموضح في الجدول رقم (**II-3**) فمبلغ الإجمالي مشكل من :

- ✓ رأس المال الصادر؛
- ✓ رأس المالي الغير مطلوب؛
- ✓ النتيجة الصافية؛
- ✓ موردون ؛
- ✓ ديون أخرى.

لم نستطع الحصول على أي معلومات متعلقة بالجانب الخصوم للمؤسسة

المبحث الثالث: إعادة تقييم عناصر ميزانية المؤسسة محل الدراسة

ستتم في هذا المبحث القيام عملية قياس عناصر الميزانية بالقيمة العادلة ،ومناقشة النتائج التي ستظهر ومعرفة تأثير القيمة العادلة على معلومات المحاسبية الواردة في الميزانية ،ومن أجل ذلك قمنا بتقسيم هذا المبحث الى:

المطلب الأول: إعادة تقييم أصول وخصوم الملبنة

المطلب الثاني: ميزانية المؤسسة بعد إعادة التقييم

المطلب الثالث: مناقشة النتائج وصعوبة تطبيق القيمة العادلة

المطلب الأول: إعادة تقييم أصول وخصوم الملبنة

بما ان مؤسسة زلفانة للحليب تعتمد في قياس أصولها وخصومها على مبدأ التكلفة التاريخية فلقد خصصنا هذا المطلب من أجل القيام بعملية إعادة التقييم لميزانية المؤسسة محل الدراسة لسنة 2017 وفق أساس القيمة العادلة ، وذلك من خلال إعادة تقييم الأصول والخصوم التي استطعنا الحصول على أسعارها في السوق ، وتوفرت عندنا جميع المعلومات اللازمة من أجل العملية، وبالنسبة الى العناصر التي لم نستطع إعادة تقييمها فهذا يكون لسببين إما أننا لأنها لا يعاد تقييمها لطبيعتها، أو أننا لم نتحصل على المعلومات اللازمة لإعادة تقييمها.

فعملية إعادة تقييم هي عبارة عن عملية إعادة تثمين لممتلكات المؤسسة ، وتعتبر من اهم العمليات التي يجب على المؤسسة القيام بها من أجل تقديم معلومات مفيدة للمستخدمين القوائم المالية ولكن أغلب المؤسسات الجزائرية لا تقوم بها.

وبسبب عدم استطاعتنا معرفة كيفية القياس القيمة العادلة المتبعة في الجزائر بسبب عدم توفر، أولا سوق مالي نشط، وثانيا عدم إيجاد خبير تقييم عقارات يفيدنا بطريقة القياس التي نعتمدها، من أجل القيام بعملية إعادة التقييم لممتلكات المؤسسة بالقيمة العادلة، وبسبب استطاعتنا تطبيق الطرقتين السابقتين سوف نقوم باللجوء الى طريقتين تم الحصول عليها من خلال أطروحة دكتوراء ،وتم إعتماد عليهما بعد موافقة دكتور وباحث مختص في طرق القياس المحاسبي وهما كالاتي:

نص المعيار المحاسبي الدولي رقم 16 و المعيار المحاسبي رقم 36 على طريقتين لتحديد القيمة العادلة للأصول المتمثلتين في[1]:

الطريقة الأولى: يتم من خلالها حساب معدل إعادة التقييم من خلال قسمة القيمة العادلة للأصل الثابت على القيمة المحاسبية الصافية VNC المحسوبة وفق طريقة التكلفة التاريخية، تستلزم هذه الطريقة تعديل القيمة الاصلية للتثبيت وتعديل أقساط الاهتلاك ومجمع اهتلاكات من اجل الحصول على القيمة العادلة للتثبيت، وحساب 105 فارق التقييم يحول الى حساب إعادة التقييم ويدرج في رؤوس الأموال الخاصة.

الطريقة الثانية: ويتم من خلالها إلغاء جميع الاهتلاكات الخاصة بالأصل الثابت المحسوبة عن طريق التكلفة التاريخية، ثم تعديل قيمة التثبيت بالقيمة العادلة بإضافة فارق التقييم المتحصل عنه بالفرق بين القيمة التاريخية والقيمة العادلة للأصل ،الذي يحول إلى حساب 105 إعادة التقييم ويدرج ضمن الأموال الخاصة.

وتجدر الإشارة الى أن نظام المحاسبي المالي نص على أنه ،عند إعادة تقييم الأصول الثابتة يعالج الإهتلاك في تاريخ إعادة التقييم بإحدى الطريقتين:

1- بإعادة حسابه بالنسبة كالتناسب إلى التغير الإجمالي في القيمة الدفترية للأصل بحيث تكون القيمة الدفترية لأصل بعد إعادة التقييم مساوية لقيمتيه وفقا لتقييم، وتستخدم هذه الطريقة عادة عند اعادة تقييم الأصل على أساس القيمة الإستبدالية بعد خصم الإهتلاك.
2- باستبعاده من إجمالي قيمة الأصل الظاهرة في القائمة المالية وتعدل صافى القيمة إلى قيمة الأصل بعد إعادة التقييم ، و تستخدم هذه الطريقة عادة عند إعادة تقييم الأصول على أساس القيمة السوقية.

وفيما يلي العناصر التي استطعنا القيام بعملية إعادة تقييمها:

الفرع الأول: الأصول

أولا: العقارات

I. المباني:

من أجل إعادة تقييم المباني الخاص بالمؤسسة سنعتمد على الطريقة الثانية التي سبق ذكرها، والتي يتم من خلالها إلغاء جميع الاهتلاكات الخاصة بالأصل الثابت المحسوبة عن طريق التكلفة التاريخية، ثم تعديل

[1] حمدي فلة، مرجع سبق ذكره، صفحة 173.

قيمة التثبيت بالقيمة العادلة بإضافة فارق التقييم المتحصل عنه بالفرق بين القيمة التاريخية والقيمة العادلة للأصل الذي يحول إلى حساب 105 إعادة التقييم ويدرج ضمن الأموال الخاصة، ففي هذه الحالة المباني لا توجد قيمة الاهتلاك الخاصة بها ولم نستطع الحصول على معلومات تساعدنا في حساب إهتلاكاتها.

القيمة السوقية (العادلة) للمبنى= سعر إعادة البناء* مساحة المبنى

سعر إعادة البناء الخاص هو 35000 دج للمتر مربع تم الحصول عليه من طرف مقاول في بلدية زلفانة.

الجدول رقم II-6: يوضح إعادة تقييم المبني الخاص بالمؤسسة

البيان	مساحة المبنى	سعر إعادة البناء	القيمة العادلة للمبنى
المبنى الخاص بالإدارة	500	30000دج	**15 000 000.00 دج**
المبنى الخاص بالمصنع	1000	30000دج	**30 000 000.00 دج**
المجموع	1500	30000دج	**45 000 000.00 دج**

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معلومات المتوفرة

إذا تظهر قيمة المبني المحينة في الميزانية كما يلي:

البيان	المبلغ بالقيمة العادلة	الإهتلاك	المبلغ الصافي
المباني	45 000 000.00 دج	0 دج	45 000 000.00 دج

II. التثبيتات العينية:

حسب ما جاء به النظام المحاسبي المالي بخصوص التثبيتات العينية

- فإن القيمة الحقيقية للتثبيت العيني تمثل سعر السوق الحالي لسلع المتماثلة، إذا توفر تواجد السوق، وعند غياب مؤشرات تدل على القيمة السوقية(حسب الطبيعة الخاصة لبعض أنواع الأصول) فيتم تقييم قيمتها العادلة بواسطة تكلفة الإحلال.
- يمكن للمؤسسة إدراج تثبيتاتها بمبالغ المعاد تقييمها، أي القيمة الحقيقية (القيمة العادلة) في تاريخ إعادة تقييمه منقوصا منها مجموع الاهتلاكات ومجموع خسائر القيمة اللاحقة.

وأيضا حسب ما نص عليه المعيار المحاسبي الدولي رقم 16 و معيار المحاسبي رقم 36 نص على طرقتين لتحديد القيمة العادلة سوف نعتمد على الطريقة الثانية التي تنص على إلغاء جميع الاهتلاكات الخاصة بالأصل الثابت المحسوبة عن طريق التكلفة التاريخية، ثم تعديل قيمة التثبيت بالقيمة العادلة بإضافة فارق

التقييم المتحصل عنه بالفرق بين القيمة التاريخية والقيمة العادلة للأصل الذي يحول إلى حساب 105 إعادة التقييم ويدرج ضمن الأموال الخاصة.

وتم إعتماد على هذه الطريقة بسبب عدم استطاعتنا الحصول على المعلومات اللازمة والمتعلق بكل تثبيت العمر كالإنتاجي ،قيمة التثبيت ،تاريخ الشراء.....

1. **الألات والمعدات**

الجدول رقمII-7: إعادة تقييم الألات والمعدات الخاص بالمؤسسة

البيان	العدد	المبلغ	الاهتلاكات	القيمة المحاسبية الصافية
خزنات تبريد سعة 6000 لتر	**6**	2 224 926.00 دج	**0**	2 224 926.00 دج
آلة لنزع الدسم سعة 2000لتر في ساعة	**1**	550 000.00 دج	**0**	550 000.00 دج
آلة لتعليب وتغليف سعة 6000لتر في الساعة	**2**	1 200 000.00دج	**0**	1 200 000.00دج
آلة لتسخين الماء سعة 3000 لتر لساعة	**1**	200 000.00دج	**0**	200 000.00دج
آلة تقوم بخلط البودرة مع ماء ساخن	**1**	600 000.00 دج	**0**	600 000.00 دج
آلة لصنع الجبن	**1**	950 000.00 دج	**0**	950 000.00 دج
آلة لصنع الزبادي	**1**	900 000 .00 دج	**0**	900 000 .00 دج
غرف تبريد	**3**	1 410 000.00 دج	**0**	1 410 000.00 دج
المجموع	-	8 034 926.00 دج	0	8 034 926.00 دج

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعلومات المتحصل عليها

2. معدات النقل

الجدول رقمII-8: إعادة تقييم معدات النقل الخاص بالمؤسسة

البيان	المبلغ	الاهتلاكات	القيمة المحاسبية الصافية
سيارة سياحية نوع Foton	2 500 000.00 دج	0	2 500 000.00 دج
شاحنة نوع JMS	3 000 000.00دج	0	3 000 000.00دج
خزان مياه	250 000.00دج	0	250 000.00دج
شاحنة مجهزة بمبردات Hyundai	4 250 000.00 دج	0	4 250 000.00 دج
شاحنة Hyundai	3 500 000.00 دج	0	3 500 000.00 دج
المجموع	13 500 000.00 دج	0	13 500 000.00 دج

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعلومات المتحصل عليها

3. التثبيتات العينة الاخرى

الجدول رقمII-9: إعادة تقييم المعدات الاخرى

البيان	**المبالغ**	**الاهتلاكات**	**القيمة المحاسبية الصافية**
آلة طابعة سكانر	65 000.00 دج	0	65 000.00 دج
هاتف+ فاكس	18 000.00دج	0	18 000.00دج
جهاز حاسوب	45 000.00 دح	0	45 000.00 دح
مكتب	32 000.00 دج	0	32 000.00 دج
كراسي	30 000.00دج	0	30 000.00دج
رفوف معدنية	40 000.00دج	0	40 000.00دج
أدوات ومعدات أخرى	5 000 000.00 دج	0	5 000 000.00 دج
المجموع	**7 300 000.00دج**	**0**	**7 300 000.00دج**

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعلومات المتحصل عليه

الجدول رقمII-10: مبالغ اجمالية للتثبيتات العينة الاخرى

البيان	المبلغ
الألات والمعدات	8 034 926.00 دج
معدات النقل	13 500 000.00 دج
المعدات الاخرى	7 300 000.00 دج
المجموع	**28 834 926.00 دج**

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معلومات المتوصل اليها

تصحيح قيمة التثبيتات بإلغاء قيمة الاهتلاكات عن طريق القيد التالي:

من ح/ 2815 إهتلاك المعدات والأدوات الصناعية 5 141 726

الى ح/215 المعدات والأدوات الصناعية 5 1041 726

إلغاء قيد الاهتلاكات

تظهر التثبيتات العينية في الميزانية بالقيمة المحينة كالتالي:

البيان	المبلغ بالقيمة العادلة	الاهتلاكات	المبلغ الصافي
التثبيتات العينية الاخرى	**28 834 926.00 دج**	0 دج	**28 834 926.00 دج**

ولعدم الحصول على معلومات من اجل إعادة تقيم المخزون الجاري سوف نبقيه على حاله ونسجله بمبلغ قيمة محاسبية الصافية والذي يساوي 137 468 دج.

الفرع الثاني: الخصوم

لم نستطع الحصول على أي معلومات متعلقة بالجانب الخصوم للمؤسسة ، لذلك سوف نبقي على نفس المبالغ.

المطلب الثاني: ميزانية المؤسسة بعد إعادة التقييم

ومن أجل إعداد الميزانية الجديدة يجب علينا اول إظهار حساب 105 فارق إعادة التقييم ، يظهر هذا الحساب بعد قيام المؤسسة بإعادة التقييم لأصول المؤسسة ، فهو عبارة عن الفارق المتحصل عليه من طرح المبالغ المقيمة بتكلفة تاريخية والمبالغ المتحصل عليه بالتقييم بالقيمة العادلة ، فإذا كان الفارق موجب يعني

فوائض فقد حدد النظام المحاسبي المالي، ان يسجل في جانب الدائن في الخصوم، أما إذا كان الناتج سالب يعني إنخفاض في القيمة فيسجل في الجانب المدين من الخصوم

فارق إعادة التقييم= القيمة العادلة – القيمة المحاسبية الصافية

جدول رقم II-11: يوضح فوارق التقييم المتحصل عليه

البيان	القيمة محاسبية صافية	القيمة العادلة	فارق التقييم
المباني	25 851 250.00	45 000 000.00	19 148 750.00دج
التثبيتات العينة الأخرى	21 593 931.00	28 834 926.00	7 240 995.00 دج
المجموع			**26 389 745.00 دج**

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعلومات المتحصل عليها

ملاحظة

لم نستطع الحصول على المبلغ الخاص بكل تثبيت على حدى لذلك سوف نقارن بالمبالغ الإجمالي للتثبيتات العينية الأخرى

تسجيل قيد فارق إعادة التقييم للمباني

من ح/213 المباني 19 148 750

الى ح/105 فارق إعادة التقييم 19 148 750

إثبات مبلغ إعادة التقييم للمباني

تسجيل قيد فارق إعادة التقييم للمعدات وأدوات الصناعية

من ح/ 215 معدات وأدوات صناعية 7 240 995

الى ح/105 فارق إعادة التقييم 7 240 995

إثبات مبلغ إعادة التقييم للمعدات و أدوات الصناعية

❖ **إعداد ميزانية بالمبالغ الجديدة لسنة 2017**

من خلال إعادة تقييم عناصر الميزانية بالقيمة العادلة سوف نقوم بإعدادها بالمبالغ الجديدة وسوف نتحصل على الميزانية التالية التي تعطي بالصورة الأقرب للواقع الاقتصادي.

الجدول رقمII-12: أصول المؤسسة المعادة تقييمها بالقيمة العادلة لسنة 2017

	2017			2016
البيان	**الإجمالي**	**الاهتلاكات وخسائر القيمة**	**صافي**	**صافي**
الأصول الغير جارية				
شهرة المحل				
التثبيتات الغير ملموسة				
التثبيتات الملموسة				
الأراضي				
المباني	45 000 000	00	45 000 000	
التثبيتات العينة الأخرى	28 834 926	00	28 834 926	
التثبيتات في شكل إمتياز				
التثبيتات الجارية				
التثبيتات المالية				
مساهمات أخرى وحسابات دائنة مرتبطة				
سندات أخرى مثبتة				
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية				
الضرائب المؤجلة عن الأصول				

اجمالي الأصول الغير جارية	73 834 926	00	73 834 926	
الأصول الجارية				
المخزون الجاري	468 137		488 137	
الحسابات الدائنة والاستخدامات المماثلة				
الزبائن				
المدينون الاخرون				
الضرائب ومشابهها				
حسابات دائن أخرى واستعمالات مماثلة				
قيم جاهزة وما يماثلها				
توظيفات واصول مالية أخرى جارية				
الخزينة	3 881 446		3 881 446	
إجمالي الأصول الجارية	4 349 583		4 349 583	
إجمالي الأصول	**78 184 509**	**00**	**78 184 509**	

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعلومات المتحصل عليها

ملاحظة:

المفروض ان اجمالي الأصول هو 78 184 510دج إلا انه بسبب خلل في ميزانية مقدمة من طرف المؤسسة وجدناه دج 78 184 509

الجدول رقمII-13: خصوم المؤسسة المعادة تقييمها بالقيمة العادلة لسنة 2017

الخصوم	صافي 2017	صافي 2016
رؤوس الأموال الخاصة		
رأس المال تم إصداره	100 000	
رأس المال الغير مطلوب	51 014 027	
علاوات واحتياطات-الاحتياطات المدمجة		
فارق إعادة التقييم	26 389 745	
فارق المعدل(1)		
نتيجة الصافية- نتيجة الصافية للحصة المجمعة	622 698	
رؤوس الأموال الخاصة- الترحيل من جديد-		
حصة الشركة المجمعة(1)		
حصة المساهمين بالأقلية (1)		
مجموع(رؤوس الأموال الخاصة) I	78 126 471	
الخصوم الغير جارية		
قروض وديون المالية		
ضرائب(مختلفة ومخصصة)		
ديون اخرى غير جارية(ديون إستثمارات)		
المخصصات والايرادات المؤجلة		
مجموع (الخصوم الغير جارية)II		
خصوم جارية		
موردون وحسابات الملحقة	37 789	
ضرائب		
ديون أخرى	20 250	
خزينة سالبة		

مجموع(خصوم جارية) III	58 039	
مجموع للخصوم	**78 184 510**	

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعلومات المتحصل عليها

يوجد فرق 1 دج بين مجموع الأصول ومجموع الخصوم وهذا بسبب خلل وجدناه في ميزانية المقدمة من طرف المؤسسة حيث انه في الميزانية الاصلية للمؤسسة **(الملحق 1)** قبل إعادة التقييم كان كل من مجموع الكلي الظاهر في جانبين الأصول وخصوم متساويان لكن عندما قمنا بحسابهما يدويا وجدنا ان جانب الأصول اقل من خصوم ب1 دج وهذا السبب الذي جعل ان كلا من الجانبين (الأصول والخصوم) بعد التقييم لا يظهران متساوين، ولو لم يكن هذا الخلل لوجدنا نفس المبالغ الإجمالية.

من خلال عملية إعادة التقييم التي قمنا بها وجدنا ان بدائل القياس المحاسبي تعطي مبالغ مختلفة، حيث أن المبالغ المقيمة بطريقة القياس بالقيمة العادلة مختلفة على تلك التي قيمت من طرف المؤسسة بالتكلفة التاريخية، و بسبب ذلك ظهرت فوارق بين الطريقتين .

من خلال الجدولين السابقين، بينا الفوارق في الميزانيتين وبينا أيضا العناصر التي أحدثت هذا الفرق وترجع هذه الفوارق الى :

- أن التكلفة التاريخية لا تراعي تغيرات النقد خلال فترات الزمن؛
- قمنا بحساب البنود باستبعاد قيمة اهتلاكات بسبب نقص المعلومات حول بنود الميزانية.

وفي الأخير وجدنا أن استخدام محاسبة القيمة العادلة كمنهج للقياس المحاسبي، يؤثر على نوعية المعلومات المحاسبية الموجودة في قائمة المركز المالي، إذا انها تحقق خاصية التمثيل الصادق للقوائم المالية .

فمحاسبة القيمة العادلة تعكس صورة الواقع الاقتصادي والمبالغ الحقيقية الموجودة في الأسواق لمختلف البنود المشكل للقوائم المالية ،وأيضا تنقل و التصور الحقيقي الموجود في الأسواق.

المطلب الثالث: اثار وصعوبات تطبيق القيمة العادلة في البيئة الجزائرية

أولا: صعوبة تطبيق القيمة العادلة في البيئة الجزائرية

يواجه تطبيق محاسبة القيمة العادلة في الجزائر العديد من الصعوبات والعوائق نوجد أهمها فيما يلي:

- **صعوبة تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة المادية:** إن تحديد هذه القيمة يتم في ظل المنافسة العادية وحيازة البائع والمشتري على المعلومات الكافية، وهذا ما لا يتطابق مع حال بعض أسواق الأصول الثابتة المادية في الجزائر مثل سوق العقارات الذي يعمل في ظل منافسة إحتكارية يتحكم البائعون للعقارات في قيمها السوقية.[1]
- **غياب سوق مالي في الجزائر يتميز بالكفاءة:** إن تطور وعولمة الأسواق المالية التي تتميز بكفاءة كان سبب في تطوير المحاسبة الدولية ،وهذا ما لا يوجد في الجزائر، وهذا ما جعلها لا تستطيع ان تقييم أسهمها وسنداتها بالقيمة العادلة لذلك وجب أن يقوم المشرع الجزائري بكل إجراءات الإصلاحية اللازمة في نظام المحاسبي المالي من أجل تفعيل البورصة الجزائرية وجعل السوق المالي الجزائري سوق نشط يتميز بكفاءة .[2]
- **غياب نظام معلومات للإقتصاد الوطني يتميز بالمصداقية والشمولية:** فالتقييم وفق القيمة العادلة يحتاج إلى توفر معلومات كافية عن الأسعار الحالية للأصول الثابتة والمتداولة، في الوقت الذي نسجل فيه تضاربا في المعلومات المنشورة حول الاقتصاد الجزائري من قبل الهيئات الرسمية، فضلا عن قلتها.[3]
- **تعارض تطبيق القيمة العادلة مع القانون الجبائي:** يفترض من الناحية العملية إصدار نص جبائي يسمح بالتقييم على أساس القيمة العادلة إلا أنه لحد الآن هناك بعض التحفظ من طرف الإدارة الجبائية حول هذا العنصر وربما يرجع هذا الأمر حسب رأيهم كونها تهدد بتقليص الإيرادات الضريبية بشكل كبير، وعليه فهي لا تعترف بطريقة حساب الاهتلاكات بغير الطريقة المقررة لديها ، خاصة فيما يتعلق بالأصول المالية.[4]

---

[1] بلعور سليمان، بن أوذين بوحفص، صعوبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية، مجلة الواحات للبحوث الدراسات، صادرة عن جامعة غرداية، المجلد10، العدد2،الجزائر،2017،صفحة 736.

[2] إسماعيل السبتي، أثر تطبيق القيمة العادلة على القياس والافصاح المحاسبي في المجموعة، أطروحة مقدمة لإستكمال متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه، تخصص بنوك، جامعة محمد بوظياف، المسيلة، 2016/2015،صقحة219.بتصرف

[3] سفيا نقماري، رحمة بلهادف، واقع تكيف المؤسسات الجزائرية مع النظام المحاسبي المالي – العوائق والرهانات–، الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية IAS – IFRS ، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم،يوم14/13 جانفي 2013.

[4] محمد زقون، فارس بن يدير، واقع محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية، المجلة الجزائرية لتنمية الاقتصادية، صادر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالتنسيق مع مخبر متطلبات تأهيل وتنمية الاقتصاديات النامية في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي بجامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، عدد4،جوان2016، صفحة 7.

ثانيا: الأثار الاقتصادية لاستخدام محاسبة القيمة العادلة

يترتب على إتباع القيمة العادلة في القياس و الإفصاح المحاسبي العديد من الآثار أهما[1]:

- ✓ **تحقق الأرباح و تأثيره في الدخل القومي :** الأرباح في ظل القيمة العادلة تتحقق عند حدوثها ، ويوثر ذلك على الدخل القومي حيث أن التغيرات في القيمة العادلة لأصول الجاهزة للبيع يؤدي الي الزيادة أو انخفاض قيمة الدخل القومي حيث أن الارتفاع في أسعار الأسواق المالية ينعكس في نتائج أعمال المؤسسات وثم يؤثر على الأرباح كتقدير قيمة الدخل القومي.
- ✓ **التأثير على الأسواق المالية:** تطلع المستثمرون دائما الى المعلومات المالية التي تحقق لهم منفعة وتساعدهم على تقدير استثماراتهم و توقعاتهم المستقبلية واستخدام القيمة العادلة يعمل على حماية المستثمرين وتحقيق الشفافية الكاملة لهم و جذب المزيد من الاستثمارات ، مما يعتبر أداة مهمة لنمو السوق و استقراره.
- ✓ **التحقق من المخاطر الاقتصادية :** تعد القيمة العادلة أداة لتقييم المخاطر و إراداتها حيث لا تعكس محاسبة القيمة العادلة فقط تسجيل وتبويب للمعلومات بل تهتم أيضا بالمخاطر المحيطة باتخاذ القرارات والعوامل المؤثر فيه مثل تغيرات أسعار الفائدة كالتضخم وتقلبات القيمة السوقية ومدى سيولة الشركة .

- ✓ **تحقيق الشفافية:** تعتبر المعلومات المالية للمؤسسات هي الدعامة التي تبنى عليها قرارات الأطراف المستفيدة داخل وخارج المؤسسة ويفرض تطبيق محاسبة القيمة العادلة متطلبات هامة للإفصاح والعرض لهذه المعلومات ، كما تركز القيمة العادلة على أهمية اطلاع هذه الأطراف على القدر المناسب من المعلومات وهو ما يتعبر تدعيما لمفهوم الشفافية.

[1] سعيداني محمد السعيد، الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة و أثره في تزويد مستخدمي البيانات المالية على إتخاذ القرارات في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه، تخصص علوم التسيير ،جامعة غرداية ،غرداية،2018/2017،صفحة61.

الخلاصة

من خلال دراستنا للجانب التطبيقي من بحثنا لملبنة زلفانة للحليب ومشتقاته الذي تطرقنا فيه الى عرض ميزانية المؤسسة لسنة 2017 و لتفصيلات العناصر المكونة لها، ثم قمنا بتطبيق محاسبة القيمة العادلة لقياس عناصر الميزانية لنفس السنة ولاحظنا الفرق في المبالغ الموجدة مسبقا ومبالغ التي تم تقييمها بسبب اختلاف طرق القياس بين التكلفة التاريخية وطريقة القيمة العادلة.

حيث أن هذه الفوارق في المبالغ بين الميزانية المقيم على أساس الاسعار في سنة 2017 والميزانية الجديد المقيم على أساس أسعار السوق لسنة 2020 حققت فوائض معتبرة ،إذا نستنتج أن طريقة القياس التي تتبعا المؤسسة لا تراعى التحديثات والتغيرات الحاصلة في أسعار التثبيتات والأصول بصفة عامة حيث لاحظنا من خلال تتبعنا للأسعار لأنها في تزايد مستمر، وعلى الرغم من عيوب التكلفة التاريخية الا أن المؤسسة لا تقوم بإعادة تقييم لأصولها بطريقة القيمة العادلة بالإضافة الى الصعوبات التي تواجهها الأخيرة في البيئة الجزائرية.

الخـاتمـــــــــــــــة العامة

من خلال الإصلاحات المحاسبية الجديدة التي جاء بها المشرع الجزائري المتمثل في النظام المحاسبي المالي في الذي صدر في 2007 واعتمد في سنة 2010 تبنت الجزائر عدة طرق قياس محاسبي منها التكلفة التاريخية والقيمة العادلة (القيمة الحقيقية) وتكلفة الاستبدال وغيرها من الطرق التي نص عليها المشرع في هذا النظام، وتركت للمؤسسات حرية إتباع طريقة القياس المحاسبي المناسب لها، لكن حسب ما هو معروف في البيئة الاقتصادية الجزائرية أن اغلب بل نستطيع القول جل المؤسسات تعتمد على التكلفة التاريخية على الرغم من مساوئها وتضليلها لصحة و ملائمة ومصداقية المعلومات المحاسبية

قد حاولنا في هذا الموضوع التعرف على أثر القياس المحاسبي بالقيمة العادلة على المعلومات المحاسبية الموجودة في قائمة المركز المالي ، الا ن تطبيق محاسبة القيمة العادلة شبه مستحيل في البيئة الاقتصادية الجزائرية لأنها مازلت تفتقر لمتطلباتها وشروط تطبيقها فلا يوجد الشرط الرئيس وهو سوق مالي تجارية ومالية نشطة تعكس المبالغ و القيم الحقيقة لأصول مؤسسة تمثل للواقع ، بإضافة الى ندرة خبراء التقييم العقاري والمختصين في هذا المجال.

نتائج الدراسة

من خلال الدراسة التي قمنا بها توصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها :

1. أن جل المؤسسات الجزائرية تطبق طريقة قياس التكلفة التاريخية؛
2. تطرق القانون الجزائري الى القيمة العادلة وهذا يبرهن الأهمية الكبيرة التي تملكها، بمقابل أن البيئة المالية الجزائرية لا تسمح بتطبيق القيمة العادلة كما يجب، وهذا بالنظر لغياب سوق مالي نشط ؛
3. صعوبة تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة المادية؛ فتحديد قيمتها يتم في ظل أسواق ذات منافسة العادية ؛
4. تعارض القيمة العادلة مع النظام الجبائي الجزائري ؛
5. قلة عدد الخبراء والكوادر الخاصة بتقييم أصول وخصوم المؤسسة؛
6. يؤثر القياس المحاسبي المستند لمحاسبة القيمة العادلة الى توفر معلومات تتمتع بجميع الخصائص نوعية عليها (الملائمة ، قابلية الفهم، قابلية المقارنة،...) في حالة توفر أسواق مالي كفئ نشطة بإضافة التي توفر كوادر وخبراء مختصين ومؤهلين ؛
7. القيمة العادلة تساهم في إتخاذ قرارات صحيحة للمؤسسات؛

8. غياب الهيئات المهنية المسؤولة عن مهنة المحاسبة و التدقيق ومحافظي حسابات ،خبراء محاسبين ،مراجع خارجي ، داخلي ... في حث المؤسسات على تطبيق القيمة العادلة؛
9. تخوف المؤسسات من تطبيق محاسبة القيمة العادلة بسبب احتمال إنخفاض رأس مالها بعد تطبيق القيمة العادلة مما يؤدي الى خسارة سمعتها ومكانتها؛
10. التكاليف المرتفعة التي تتكبدها المؤسسة في حالة إرادات الإعتماد على محاسبة القيمة العادلة في القياس المحاسبي في ظل بيئة الأعمال الجزائرية

اختبار الفرضيات

لدراسة أثر استخدام محاسبة القيمة العادلة على صحة المعلومات الواردة قائمة المركز المالي لملبنة زلفانة للحليب ومشتقاته، تطرقنا لمجموع من الأسئلة الفرعية، وقدم قمنا بتقديم إجابات مبدئية لتلك الأسئلة ومتمثل في فرضيات الدراسة ، إثبات أو نفي صحة هذه الفرضيات يتم من خلال ما تطرقنا له في جانبي الدارسة النظري والتطبيقي حيث نجد:

الفرضية الأولى: نصت الفرضية الأولى على أنه لا يوجد تطبيق محاسبة القيمة العادلة في المؤسسة محل الدراسة، وقد تم إثبات هذه الفرضية من خلال الدراسة التطبيقية حيث وجدنا أن ملبنة لزلفانة للحليب تعتمد في قياس عناصرها على التكلفة التاريخية ولا تطبق القيمة العادلة .

الفرضية الثانية: نصت هذه الفرضية على أنه يوجد تأثير لتطبيق القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الخاصة بالمؤسسة، وهذا ما تم إثباته من خلال الجانب التطبيقي فالقيمة العادلة،تتحقق خاصية الملائمة للمعلومات المحاسبية إذا تم إيصالها للمستخدمين في الوقت المناسب، وتمثيل الصادق للقوائم المالية إذا تقدم معلومات صادقة وشفافة تنقل الواقع الحقيقي للأسواق، وأيضا لها قدرة تنبؤية وقادرة على التغذية العكسية، اما بالنسبة للموثوقية فهي تحققها القيمة العادلة لكن في ظل وجود سوق مالي نشط حيث يجب أن تتسم بالتمثيل الصادق و الحيادية والحذر ، إن قابلية المعلومات للفهم تعتمد على خصائص أخرى تتعلق بمستخدمي المعلومات المحاسبية مثل المستوى التعليمي، والإدراك وكمية المعلومات السابقة المتوفرة لديهم،و تحقق أيضا القيمة العادلة خاصية قابلية للمقارنة .

الفرضية الثالثة: نصت على أنه لا توجد فروق كبيرة بين مبالغ العناصر المقيمة بالقيمة العادلة ونفس العناصر المقيمة بالتكلفة التاريخية، وقد تم إثبات نفي صحة هذه الفرضية بل يوجد فورق بين المبالغ المقيم بالقيمة العادلة ومبالغ المقيمة بالتكلفة التاريخية حيث يقدر هذا الفارق ب 745 389 26 دج .

الفرضية الرابعة: تطرقت لمعوقات ومشاكل تطبيق القيمة العادلة في مؤسسة محل الدراسة ومؤسسات الجزائرية، وتم إثباتها فصحيح إن معوقات القيمة العادلة تتمثل في، عدم جاهزية البيئة الجزائرية، عدم الاعتماد على المعايير الدولية، تعارض قوانين القيمة العادلة مع نظام الجبائي، ضعف المستوى التأهيلي العلمي للموظفين ،غياب نظام معلومات للإقتصاد الوطني يتميز بالمصداقية والشمولية، صعوبة تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة المادية.

توصيات الدراسة

من خلال ما اطلعنا عليه من خلال دراستنا الميداني لملبنة زلفانة للحليب ارتئينا تقديم بعض الاقتراحات للمؤسسة وهي كالتالي:

1- الاهتمام أكثر بقسم المحاسبة في المؤسسة و تخصيص على الأقل موظف واحد يقوم بمهمة جمع ومعالجة البيانات والمعلومات والوثائق المحاسبية الخاصة بالمؤسسة؛
2- العمل على تغيير طريقة القياس التي تتبعها المؤسسة بطريقة قياس تقدم وتمثل الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة وفي رأينا الطريقة الأمثل هي محاسبة القيمة العادلة؛
3- ضرورة التدخل السريع لتحقيق قفزة نوعية بخصوص السوق المالي الجزائري كإلزامية المؤسسة والشركات الجزائرية الإنظام له؛
4- فالفصل بين العناصر المشكلة للتثبيتات العينة وتهيئة ملف مفصل خاص بها؛
5- تطبيق معدلات الاهتلاك على المباني لأنها تهتلك أيضا مثلها مثل التثبيتات العينية الأخرى.
6- تهيئة البيئة الاقتصادية الجزائرية لتطبيق القيمة العادلة وتوفير التسهيلات من اجل ذلك، بإضافة الى تعديل القوانين الجبائية الجزائرية بما يناسب تطبيق القيمة العادلة

آفاق البحث:

بعد الدراسة النظرية والتطبيقية لمصداقية قائمة المركز المالي بتطبيق القيمة العادلة، ومحاولة الالمام بجوانب الموضوع، وبعد استخلاص النتائج، نرى أنه مازالت هناك بعض النقاط يمكن التطرق لها وتكون أساس لدراسات لاحقة منها:

- دور تطبيق محاسبة القيمة العادلة على اتخاد القرارات في المؤسسة.
- تطبيق محاسبة القيمة العادلة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بواسطة إحدى نماذج تقدير القيمة العادلة.
- أثر محاسبة القيمة العادلة على الأزمات المالية العالمية .
- معيار الإبلاغ المالي 13 القيمة العادلة.

- القيمة العادلة وتأثير تطبيقها على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المصادر والمراجع باللغة العربية

أولا: الكتب العربية

1. رضوان حلة حنان، أسامة الحارس واخرون، أسس المحاسبة المالية–قياس بنود قائمة المركز المالي، طبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع،عمان،2004.
2. يقور أحمد، صفيح صادق، المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF، دار النشر الجامعي الجديد، تلمسان، الجزائر،2017.
3. عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي "المخطط المحاسبي الجديد"، دار النشر جيطلي،الجزائر،2009.
4. طلال محمد على الحجاوي، حيدر على المسعودي ،المحاسبة المالية(المتوسطة) على وفق المعايير الدولية لإعتماد التقارير المالية، طبعة الثانية، دار الكتب موزعون وناشرو،العراق،2014.
5. طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة شرح معايير التقارير المالي الدولية الحديثة ومقارنتها مع المعايير الامريكية والبريطانية والخليجية والمصرية، طبعة الاولى، دار الجامعية، مصر،2008.
6. سيد عطاالله السيد، المفاهيم المحاسبية الحديثة، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن،2009.
7. حسين يوسف القاضي، سمير معذى الريشاني ، موسوعة معايير المحاسبة الدولية الجزء الأول عرض البيانات المالية ، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
8. أحمد حلمي جمعة، معايير التقارير المالية الدولية و معايير المحاسبة الدولية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
9. عجيلة محمد بن مبروك، فعالية النظام المحاسبي المالي، الطبعة الأولى دار حسين صبحي،2014.
10. عاشور كتوش، المحاسبة العامة أصول ومبادئ وفق المخطط المحاسبي الوطني، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر،2009.
11. على عبد الله شاهين، النظرية المحاسبية، الطبعة الأولى، مكتبة الأفاق، فلسطين، 2011.
12. محمد تيسير الربي، تحليل القوائم المالية ، الطبعة الأولى، دار الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوزيع، مصر،2014.
13. محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية دروس وتطبيقات، الصفحات الزرقاء، الجزائر،2010.
14. احمد حلمي جمعة، معايير التقارير المالية الدولية ومعايير محاسبة دولية ، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان،2015.

15. محمد أبو ناصر، جمعة حميدات، معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة،الأردن،2017.

ثانيا: المقالات والمجلات

1. بن رحمون سليمة، القارات الاستثمارية والافصاح عنها في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد48، تصدر عن جامعة بسكرة، الجزائر،2017.
2. هواري معراج، حديدي ادم، دور القياس و الإفصاح في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية ومعوقات تطبيقها في البيئة الجزائرية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي18، صادر عن جامعة زياني عاشور الجلفة ، الجزائر،2014، صفحة 246.
3. موزارين عبد المجيد، بربري محمد أمين، القياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في ظل التضخم الاقتصادي، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ،العدد 19 ،الجزائر، جانفي 2018 .
4. عمر السر الحسن، محمد ابكر، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في جودة التقارير المالية، المجلة العربية للإدارة، عدد3، المجلد39،مصر، 2019.
5. علاء محسن شحم ،هاني حميد مشجل، القياس بالقيمة العادلة وانعكاسها على القرارات الاستثمارية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 13، تصدر عن كلية الإدارة الاقتصاد، جامعة وسط ،العراق،2019.
6. أحمد طرطار، منصر عبد العالي ،مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة في ظل بيئة الأعمال المتأثرة بالأزمات المالية العالمية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، العدد02، تبسة،2016.
7. وليد الطيب عمر خالد، مدى ملائمة استخدامات محاسبة القيمة العادلة في قياس الاداء المالي للقطاع المصرفي في ظل التقلبات الاقتصادية في السودان، المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية،العدد7، الأردن،2017.
8. عياد السعدي، اثر تطبيق القيمة العادلة على الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المالية ومعوقات تطبيقها، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد9، العدد1، صدرت عن جامعة تيبازة، الجزائر،2010.
9. هيثم إدريس، واخرون، دور الاعتماد المزدوج للكلفة التاريخية والقيمة العادلة في تحقيق ملائمة وموثوقية البيانات المالية، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، المجلد6،العدد14،العراق،2011.
10. عادل حسان، القيمة العادلة بين النظرية والتطبيق، مجلة المرساة ،العدد21،فلسطين، 2019.
11. رنده حسن فرحان، أثر القيمة العادلة في خاصية ملائمة معلومات كشف الدخل ،مجلة الدراسات المحاسبية والمالية،المجلد4، العدد46،العراق،2019.

12. خالد الجعارات، محمود الطبري، مخاطر القياس المحاسبي وانعكاسها في القوائم المالية إبّان الأزمة المالية العالمية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، جامعة بغداد،العدد34،العراق،2013.
13. جميل حسن النجار، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية ، المجلة الأردنية في إدارة الاعمال،المجلد9، العدد3، الأردن،2013.
14. محمد عبد الواحد، تأثير معلومات القيمة العادلة على إدارة الكلفة ،مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ،العدد27، تصدر عن كلية الإدارة الاقتصاد، جامعة وسط، العراق،2017.
15. محمد حسان بن مالك، محمد بشير ب غوالي، اثر القياس المحاسبي المستند الى القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للشركات الناشطة في الجنوب الشرقي، مجلة الباحث، العدد15 صادر عن جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة،2015.
16. رضا إبراهيم صالح، اثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية،المجلد46، العدد2، مصر،2009.
17. صفاء مهدي راجي واخرون، قياس القيمة العادلة للموجودات الثابتة على وفق معيار الابلاغ المالي الدولي (IFRS 13)،مجلة المثنى للعلوم الاقتصاديةوالإدارية،المجلد9،العدد3،العراق،2019.
18. علي محمود مصطفى خليل، منى مغربي محمد إبراهيم، تقييم مدى ملاءمة معلومات التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة طبقًا لمعيار التقرير المالي الدولي رقم 13في ضوء قواعد حوكمة الشركات، مجلة التجارة والتمويل، متوفرة على الرابط
http://www.bu.edu.eg/portal/uploads/Commerce/Accounting
،25.2020/01/23:29
19. قوادري عبلة، اثر استخدام القيمة العادلة على جودة المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية، مجلة الدراسات والأبحاث، العدد29،الجزائر،2016.
20. محمد زقون، فارس بن يدير، واقع محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية، المجلة الجزائرية لتنمية الاقتصادية، صادر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالتنسيق مع مخبر متطلبات تأهيل وتنمية الاقتصاديات النامية في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي بجامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، عدد4،جوان2016.
21. بلعور سليمان، بن أوذين بوحفص، صعوبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية، مجلة الواحات للبحوث الدراسات، صادرة عن جامعة غرداية، المجلد10، العدد2،الجزائر،2017.

ثالثا: الملتقيات والمؤتمرات العلمية

22. سفيا نقماري، رحمة بلهادف، واقع تكيف المؤسسات الجزائرية مع النظام المحاسبي المالي – العوائق والرهانات–، الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية IFRS – IAS ، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم،يوم14/13 جانفي 2013.

رابعا: الرسائل والاطروحات الجامعية

23. إسماعيل السبتي، أثر تطبيق القيمة العادلة على القياس والافصاح المحاسبي في المجموعة، أطروحة مقدمة لإستكمال متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراء، تخصص بنوك، جامعة محمد بوظياف، المسيلة، 2016/2015.

24. باسل فهد ، أثر تطبيق منهج القيمة العادلة على البيانات المالية للبنوك التجارية الأردنية في ضوء الازمات المالية العالمية، رسالة قدمت لإستكمال متطلبات شهادة الماجيستير، تخصص محاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن،2011.

25. بن اوذينة بوحفص، مدى جاهزية بيئة الأعمال في الجزائر لتطبيق محاسبة القيمة العادلة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات حصول على شهادة دكتوراء، قسم علوم تسيير، تخصص دراسات مالية، جامعة غرداية، غرداية،2020.

26. بن فرج زوينة، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، مذكرة مقدمة لاستمال متطلبات الحصول على شهادة دكتوراء، تخصص علوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف،2013.

27. تامر باسم، اثر القياس المحاسبي المستند الى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير ، تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة،2013.

28. حمدي فلة، تأثير استخدام محاسبة القيمة العادلة على مؤشرات المالية في المؤسسات الاقتصادية، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة دكتوراء، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2016.

29. ريم محسن، منى كامل حمد، مشكلات القياس المحاسبي في ظل تبني معايير الابلاغ المالي الدولية IFRS 13 ، متوفرة على الرابط – https://eco.nahrainuniv.edu.iq/wp ،25، 2020/01/23:44.

30. سعيداني محمد السعيد، الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة و أثره في تزويد مستخدمي البيانات المالية على إتخاذ القرارات في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه، تخصص علوم التسيير ،جامعة غرداية ،غرداية،2018/2017.

31. سليمان نسرين، إصلاح الميزانية وتحديث تسيير قطاع الخدمات، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات ماجيستير، تخصص تسيير مالية عامة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان،2012/2011.
32. علاء محسن شحم، هاني حميد مشجل، إمكانية تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 13 في البيئة العراقية، مجلة كوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد33، تصدر عن كلية الإدارة الاقتصاد، جامعة وسط، العراق،2019.
33. عمراني امين، تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مذكرة مقدمة لاستكمال تحصل على شهادة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، 2014/2013.
34. كلثوم عبد الستار، القيمة العادلة كمدخل للقياس المحاسبي وتأثيرها على جودة المعلومات المحاسبية والمالية، مذكرة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة الوادي، الوادي، 2014/2013.
35. محمد زايد، القياس المحاسبي لعناصر القوائم المالية وفق النظام المحاسبي الماليSCF ، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر اكاديمي، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة الوادي، واد سوف،2014/2013.
36. محمد نواف حمدان عابد، دراسة تحليلية لمشاكل القياس والإفصاح المحاسبي عن انخفاض قيمة الأصول الثابتة في ضوء المعايير الدولية، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير، تخصص محاسبة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، القاهرة،2006.
37. هشام شلغام، دراسة العوامل المؤسسية المؤثرة على تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه، تخصص محاسبة ومالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2019.

خامسا: القوانين والمراسيم

38. مرسوم تنفيذي رقم 08-156 مؤرخ في26 ماي 2008، يتضمن تطبيق أحكام قانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر2017 المتضمن النظام المحاسبي المالي ، الوزارة المالية(الجزائر) الجريدة الرسمية، العدد 27، 28 ماي 2008.
39. القانون 11/07 المتضم النظام المحاسبي المالي ،وزارة المالية(الجزائر)الجريدةالرسمية،العدد74،25 نوفمبر 2007،المادة الأولى.
40. الجريدة الرسمية، العدد19، وزراة المالية(الجزائر، 25 مارس2009.
41. القرار رقم 09/08، المؤرخ في 29 ديسمبر2009، المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي الخاص بالأدوات المالية للبنوك والمؤسسات المالية ،الجريدة الرسمة، العدد14، وزارة المالية(الجزائر)،25 فيفري2010.

42. المرسوم تنفيذي رقم 08-156 مؤرخ في26 ماي 2008، يتضمن تطبيق أحكام قانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر2017 المتضمن النظام المحاسبي المالي ، وزارة المالية (الجزائر)الجريدة الرسمية، العدد 27، 28 ماي 2008.

سادسا: المواقع الإلكترونية

43. متوفرة على الرابط التالي
http://fac.ksu.edu.sa/sites/default/files/lfsl_lthlth_26.pdf تاريخ التصفح، 2020/01/22، ساعة التصفح09:29.

44. https://www.ifrs.org/-/media/project/fair-value-measurement/ddfairvalue2.pdf،11/02/2020.01:09.

45. https://specialties.bayt.com/
تم الاطلاع عليه بتاريخ 2020/01/22، على الساعة12:31.

المصادر والمراجع باللغة الأجنبية

46. BESSONG, CHARLES , COMPARATIVE ANALYSIS OF FAIR VALUE AND HISTORICAL COST ACCOUNTING ON REPORTED PROFIT: A STUDY OF SELECTED MANUFACTURING COMPANIES IN NIGERIA , Research Journal of Finance and Accounting , Vol 3, No 8, 2012.

47. This training material has been prepared by IASC Foundation education staff and has , IASC Foundation: Training Material for the IFRS® for SMEs- Module 4 – Statement of Financial Position-,2010.

48. GERARD M. ZACK ,John Wiley ,Fair Value Accounting Fraud , John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, Canada ,2019.

49. Doron Nissim ,Stephen Penman ,PRINCIPLES FOR THE APPLICATION OF FAIR VALUE ACCOUNTING, Center for Excellence in Accounting & Security Analysis, 2008 .

50. IFRS 13 Fair Value Measurement ،December 2012 (updated in February 2013).

الملاحق

الملحق رقم 01

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 0 1 6 4 7 0 8 9 0 0 0 8 3 4

Désignation de l'entreprise: EURL ZELFANA LAIT

Activité: Produits Laitiers

Adresse: NX 006 - ZELFANA W.GHARDAIA

Exercice clos le 31/12/17

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2017			2016
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Bâtiments	25 851 250		25 851 250	
Autres immobilisations corporelles	26 735 657	5 141 726	21 593 931	
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants				
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	**52 586 907**	**5 141 726**	**47 445 181**	
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	468 137		468 137	
Créances et emplois assimilés				
Clients				
Autres débiteurs				
Impôts et assimilés				
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	3 881 446		3 881 446	
TOTAL ACTIF COURANT	**4 349 583**		**4 349 583**	
TOTAL GENERAL ACTIF	**56 936 491**	**5 141 726**	**51 794 765**	

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION NIF 001647089000834

Désignation de l'entreprise: EURL ZELFANA LAIT

Activité: Produits Laitiers

Adresse: NX 006 - ZELFANA W.GHARDAIA

Exercice clos le 31/12/17

BILAN (PASSIF)

	2017	2016
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	100 000	
Capital non appelé	51 014 027	
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net du groupe (1)	622 698	
Autres capitaux propores - Report à nouveau		
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	**51 736 726**	
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II		
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	37 789	
Impôts		
Autres dettes	20 250	
Trésorerie passif		
TOTAL III	**58 039**	
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	**51 794 765**	

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d''états financiers consolidés

الملحق رقم 02

EURL ZELFANA LAIT — **LISTE DES INVESTISSEMENTS** — PAGE 1

NX 006 - ZELFANA — EDITION DU 21/03/2020 9:27

W GHARDAIA — EXERCICE 01/01/17 AU 31/12/17

Mode inventaire	Mode Amort.	Fiche inv. VO Amortissement	LIBELLE	CODE	Compte Actif	Fiche inv. VO Actif	Date acquisition
Normal		0,00	Matériel installation	01	215	568 939,00	16/12/17
Normal		0,00	Matériel installation	02	215	384 917,40	21/12/17
Normal		0,00	Matériel installation	03	215	655 023,60	01/03/17
Normal		0,00		04	2151	25 162 777,77	01/01/17
Normal		0,00		05	213	0,00	01/01/17

5 éléments imprimés

الملحق رقم 03

EURL ZELFANA LAIT — **EXTRAIT GRAND-LIVRE** — PAGE 1

NX 006 - ZELFANA — EDITION DU 21/03/2020 9:27

W GHARDAIA — EXERCICE 01/01/17 AU 31/12/17

COMPTE:215 **-Installations techniques, matériel et outillage industriels** **Exercice 2017**

DATE	JOURNAL	FOLIO	N° LIGNE	PIECE	COMPTE	LIBELLE	DEBIT	CREDIT
01/03/17	A	11	7	00025	215		655 023,60	
16/12/17	A	11	1	00023	215		568 939,00	
21/12/17	A	11	4	00024	215		348 917,40	
TOTAL (3) MOUVEMENTS du 01/01/17 au 31/12/17							1 572 880,00	0,00
CUMULS AU 31/12/17							1 572 880,00	0,00
SOLDE AU 31/12/17							**1 572 880,00**	

2151 : 01/01/2017 : 25 162 777,77

الملحق رقم 04

EURL ZELFANA LAIT
NX 006 - ZELFANA
W GHARDAIA

FICHE D'INVESTISSEMENT

EDITION DU 21/03/2020 9:20
EXERCICE 01/01/17 AU 31/12/17

01-Matériel Installation

DATE ACQUISITION : 16/12/17
DUREE DE VIE : 5 ans
SYSTEME AMORT : Linéaire/Taux - Taux=20.00 %
AFFECTATION : 01-MATERIELS OUTIL-
DESCRIPTIF
COMPTE : 215
ACTIF :568 939,00

TABLEAU D'AMORTISSEMENTS

Exercice	Mois	Amortissement antérieure	Dotation de l'exercice	Valeur résiduelle
2018	12	0,00	113 787,80	455 151,20
2019	12	113 787,80	113 787,80	341 363,40
2020	12	227 575,60	113 787,80	227 575,60
2021	12	341 363,40	113 787,80	113 787,80
2022	12	455 151,20	113 787,80	0,00

PCCOMPTA (c) DLG

EURL ZELFANA LAIT
NX 006 - ZELFANA
W GHARDAIA

FICHE D'INVESTISSEMENT

PAGE 2
EDITION DU 21/03/2020 9:20
EXERCICE 01/01/17 AU 31/12/17

02-Matériel Installation

DATE ACQUISITION : 21/12/17
DUREE DE VIE : 5 ans
SYSTEME AMORT : Linéaire/Taux - Taux=20.00 %
AFFECTATION : 01-MATERIELS OUTIL-
DESCRIPTIF
COMPTE : 215
ACTIF :384 917,40

TABLEAU D'AMORTISSEMENTS

Exercice	Mois	Amortissement antérieure	Dotation de l'exercice	Valeur résiduelle
2018	12	0,00	76 983,48	307 933,92
2019	12	76 983,48	76 983,48	230 950,44
2020	12	153 966,96	76 983,48	153 966,96
2021	12	230 950,44	76 983,48	76 983,48
2022	12	307 933,92	76 983,48	0,00

PCCOMPTA (c) DLG

EURL ZELFANA LAIT
NX 006 - ZELFANA
W.GHARDAIA

FICHE D'INVESTISSEMENT

PAGE 3
EDITION DU 21/03/2020 9:20
EXERCICE 01/01/17 AU 31/12/17

03-Matériel Installation

DATE ACQUISITION : 01/03/17
DUREE DE VIE : 5 ans
SYSTEME AMORT : Linéaire/Taux - Taux=20.00 %
AFFECTATION : 01-MATERIELS OUTIL-

DESCRIPTIF

COMPTE : 215
ACTIF :655 023,60

TABLEAU D'AMORTISSEMENTS

Exercice	Mois	Amortissement antérieure	Dotation de l'exercice	Valeur résiduelle
2017	10	0,00	109 170,60	545 853,00
2018	12	109 170,60	131 004,72	414 848,28
2019	12	240 175,32	131 004,72	283 843,56
2020	12	371 180,04	131 004,72	152 838,84
2021	12	502 184,76	131 004,72	21 834,12
2022	2	633 189,48	21 834,12	0,00

EURL ZELFANA LAIT
NX 006 - ZELFANA
W.GHARDAIA

FICHE D'INVESTISSEMENT

PAGE 4
EDITION DU 21/03/2020 9:20
EXERCICE 01/01/17 AU 31/12/17

04-

FOURNISSEUR :SARL FRERES DJALTI
DATE ACQUISITION : 01/01/17
DUREE DE VIE : 5 ans
SYSTEME AMORT : Linéaire/Taux - Taux=20.00 %
AFFECTATION : 01-MATERIELS OUTIL-

DESCRIPTIF

COMPTE : 2151
ACTIF :25 162 777,77

TABLEAU D'AMORTISSEMENTS

Exercice	Mois	Amortissement antérieure	Dotation de l'exercice	Valeur résiduelle
2017	12	0,00	5 032 555,55	20 130 222,22
2018	12	5 032 555,55	5 032 555,55	15 097 666,67
2019	12	10 065 111,10	5 032 555,55	10 065 111,12
2020	12	15 097 666,65	5 032 555,55	5 032 555,57
2021	12	20 130 222,20	5 032 555,57	0,00